



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الاقتصاد البنكي المعمق

من إعداد: د. سهلي رقية

السنة الجامعية : 2025/ 2024

السداسي: الأول	اسم الوحدة: الأساسية
الرمز: وت أس 1.1	اسم المادة: اقتصاد بنكي معمق
الرصيد: 5	المعامل: 2
	نمط التعليم: حضوري

أهداف التعليم:

تهدف هذه المادة إلى تزويد الطالب بمعارف أكاديمية معمقة حول أهم مادة في تخصصه في السنة الأولى ماستر، تسمح له بالتزود بمعارف أكاديمية تشمل العديد من المحاور، كما تسمح له هذه المادة من اختيار وتحضير مذكرة التخرج، كما تفيد هذه المادة في فهم العديد من المواد المدرجة في برنامج الماستر. أيضاً تسمح هذه المادة من اكتساب مهارات يحتاجها في سوق الشغل عند التخرج.

المعارف المسبقة المطلوبة:

يتمتع الطالب بمكتسبات عامة حول الاقتصاد البنكي وتقنيات وأعمال البنوك، النظام المالي والبنكي الجزائري. وهذا بالإضافة لمواد أخرى ذات علاقة غير مباشرة، وهي كلها مكتسبات نرى أنها مفيدة لفهم محتوى هذه المادة التي تعتبر مادة التخصص الأساسية.

محتوى المقياس :

- التحرير المالي.
- البنوك الشاملة.
- الاندماج البنكي.
- خصوصية البنوك.
- مقررات لجنة بازل.
- حوكمة البنوك.
- نظم المعلومات المصرفية.
- الصيرفة والبنوك الإلكترونية.

➤ الشمول المالي.

➤ الأزمات المالية والاستقرار المالي.

المقدمة:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وما يرافقها من تطور متسارع في الأنظمة المالية والمصرفية، برز الاقتصاد البنكي المعمق كأحد أهم فروع التحليل الاقتصادي المعاصر، نظراً للدور المحوري الذي تلعبه البنوك في تعبئة الموارد المالية، وتمويل الاستثمار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

فلم يعد النشاط البنكي يقتصر على الوساطة المالية التقليدية، بل توسّع ليشمل مجالات متعددة كإدارة المخاطر، والابتكار المالي، وتمويل التنمية، ودعم الشمول المالي، ومرافقة التحول الرقمي للاقتصاد.

وتكتسي دراسة الاقتصاد البنكي المعمق أهمية خاصة بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية والمالية، لكونها تمكّنهم من فهم آليات عمل المؤسسات المصرفية، وتحليل العلاقات المعقدة التي تربط بين البنوك والأسواق المالية، والسياسة النقدية، والنشاط الاقتصادي الكلي. كما تساعد هذه الدراسة على استيعاب أسباب الأزمات البنكية والمالية، وسبل الوقاية منها، وآليات معالجتها في إطار الأنظمة الرقابية والاحترازية الحديثة.

تهدف هذه المطبوعة إلى تقديم إطار علمي متكامل يجمع بين الأسس النظرية والتطبيقات العملية للاقتصاد البنكي، من خلال دراسة تطور النظام المصرفي، ووظائف البنوك وأنواعها، وآليات خلق النقود والائتمان، إضافة إلى تحليل دور البنوك المركزية وأدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي. كما تتناول المطبوعة التنظيم البنكي والرقابة المصرفية، ومعايير السلامة المالية، وإدارة المخاطر البنكية، في ظل المعايير الدولية الحديثة.

وتولي هذه المطبوعة اهتماماً خاصاً بالقضايا البنكية المعاصرة، مثل العولمة المالية، والتحول الرقمي، والصيرفة الإلكترونية، والصيرفة الإسلامية، وتأثير الابتكار التكنولوجي على أداء المؤسسات المصرفية. كما تسعى إلى ربط الجوانب النظرية بالواقع العملي، من خلال تحليل أمثلة وتطبيقات تساعد الطالب على تنمية قدراته التحليلية والنقدية.

وعليه، تُوجَّه هذه المطبوعة أساساً لطلبة الماستر والتكوينات المعمقة في الاقتصاد والمالية، كما يمكن أن تشكّل مرجعاً أكاديمياً مفيداً للباحثين والمهتمين بالشأن البنكي والمصرفي، بما يساهم في بناء معرفة علمية رصينة قادرة على مواكبة التحديات الاقتصادية والمالية الراهنة.

محاضرة: التحرير المالي.

شهد العالم، منذ مطلع الثمانينيات، تحولات جذرية في هيكل الاقتصاديات الوطنية، تجلّت في موجة من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها العديد من الدول، لاسيما النامية منها، استجابةً لتوصيات المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن أبرز هذه الإصلاحات، التحرير المالي الذي برز كأداة مركزية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع المالي وجعله أكثر كفاءة وفعالية.

لقد أصبح التحرير المالي يمثل أحد المقاربات الأساسية لتجاوز اختلالات الأنظمة المالية التقليدية، التي كانت تتسم بتدخل مفرط للدولة في تحديد أسعار الفائدة، تقييد منح القروض، وضعف قدرة النظام البنكي على تعبئة الموارد وتوجيهها بفعالية نحو القطاعات الإنتاجية. وقد ترافق هذا المسار مع تنامي الدور الذي تلعبه الأسواق المالية في تمويل النشاط الاقتصادي، مما استوجب إرساء قواعد جديدة تضمن المزيد من الانفتاح والشفافية والمنافسة.

ومع ذلك، فإن تجارب الدول في تطبيق سياسات التحرير المالي لم تكن متماثلة من حيث النتائج، إذ نجحت بعضها في تحسين مؤشرات النمو والاستقرار، في حين واجهت أخرى أزمات مالية حادة نتيجة سوء التقدير أو ضعف البنية المؤسسية. الأمر الذي يبرز أهمية دراسة هذا المفهوم من جوانبه النظرية والتطبيقية، وتحليل آثاره المحتملة على الأداء الاقتصادي، سواء على المدى القصير أو الطويل.

أولاً: تعاريف للتحرير المالي

يعد تحديد المفاهيم وضبط المصطلحات خطوة أساسية في أي دراسة علمية، لما لها من دور في توضيح الإطار النظري وتجنب الغموض أو الالتباس في الفهم. وانطلاقاً من ذلك، سنعمد في هذا الجزء إلى التطرق إلى تعريف التحرير المالي، من خلال عرض جملة من التعريفات التي تناولها الباحثون والاقتصاديون والمؤسسات الدولية، وذلك بهدف إبراز مختلف الأبعاد التي ينطوي عليها هذا المفهوم، والوقوف على أهم خصائصه ومضامينه الأساسية، تمهيداً لاعتماده كمرجعية تحليلية في باقي محاور الدراسة.

1. جون ويليامسون: (John Williamson)
"التحرير المالي هو إزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وأسعار الفائدة، وتمكين السوق من تحديدها بحرية دون تدخل الدولة".
2. ماكينون وشاو: (McKinnon & Shaw)
"عملية تهدف إلى تقليل أو إلغاء تدخل الحكومة في تحديد أسعار الفائدة، وتحرير النظام المصرفي من القيود، مما يساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو".
3. صندوق النقد الدولي: (IMF)
"تحرير تدريجي للقطاع المالي من القيود التنظيمية، بما يشمل تحرير أسعار الفائدة، إزالة الضوابط على الائتمان، وتحرير حركة رؤوس الأموال".
4. البنك الدولي: (World Bank)
"التحرير المالي يعني جعل النظام المالي أكثر تنافسية وشفافية، عبر تقليل الرقابة الحكومية وفتح المجال للمؤسسات الخاصة".
5. دورنبوش وفشر: (Dornbusch & Fischer)
"هو تقليص تدخل الدولة في الأسواق المالية، وخاصة في ما يتعلق بأسعار الفائدة، الائتمان، وسعر الصرف".
6. ماكسويل فري: (Maxwell Fry)
"إصلاح النظام المالي من خلال تحرير آليات السوق، لتخصيص الموارد المالية بكفاءة بين القطاعات المختلفة".
7. باتريك هونوهان: (Patrick Honohan)
"هو إزالة العقوبات الإدارية والتنظيمية التي تعيق تطور النظام المالي، مما يسمح للمؤسسات المالية بالعمل على أسس تجارية".

8. جورج سوروس: (George Soros)

"التحرير المالي هو منح السوق سلطة أكبر في توجيه التدفقات المالية، ما يخلق فرصاً أكبر للاستثمار لكن بمخاطر أعلى".

9. مجموعة العشرين: (G20)

"عملية تهدف إلى إصلاح النظام المالي ليصبح أكثر انفتاحاً على المنافسة الدولية، وتحسين تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي".

10. أستاذ الاقتصاد عبد الرزاق بركة (من الجامعات العربية):

"التحرير المالي هو جزء من برامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تقوية دور القطاع الخاص وتخفيض الاعتماد على الدولة في تعبئة وتوزيع الموارد المالية".

وأخيراً نستنتج ان التحرير المالي هو عملية إصلاح تدريجية تهدف إلى إزالة القيود والضوابط الإدارية والتنظيمية التي تفرضها الدولة على النظام المالي، بما يشمل تحرير أسعار الفائدة، إزالة القيود على الائتمان، تحسين استقلالية البنوك، وتسهيل حركة رؤوس الأموال داخلياً وخارجياً، بما يساهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد، تحفيز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات.

ثانياً: أهداف التحرير المالي

بعد التعرف على مفهوم التحرير المالي وضبط إطاره النظري، يصبح من الضروري التطرق إلى أهداف التحرير المالي، لما لها من أهمية في فهم الدوافع الكامنة وراء تبني هذا النهج الإصلاحي من قبل العديد من الدول. وعليه، سنخصص هذا الجزء لعرض وتحليل أبرز الأهداف التي يسعى التحرير المالي إلى تحقيقها، سواء على مستوى تحسين كفاءة النظام المالي، أو تعزيز الادخار والاستثمار، أو دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، والتي يمكن ادراجها في النقاط التالية :

1. تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية

1. أحد أبرز أهداف التحرير المالي هو جعل آلية السوق هي المحدد الرئيسي لتوزيع الموارد المالية، مما يساعد على توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع الأكثر إنتاجية وربحية.

2. يتم ذلك عبر تحرير أسعار الفائدة والسماح للبنوك باتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار وفق اعتبارات السوق لا التعليمات الإدارية.

2. تحفيز الادخار والاستثمار

3. يؤدي تحرير أسعار الفائدة إلى جعل الادخار أكثر جاذبية للأفراد، كما أن سهولة الحصول على التمويل تشجع على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

4. بمرور الوقت، يُفترض أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع في معدل تكوين رأس المال الثابت وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

3. تعزيز تنافسية النظام المالي

✓ عبر تقليص الاحتكار الذي تمارسه بعض المؤسسات المالية العامة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص والمؤسسات الأجنبية، يتحقق مستوى أعلى من المنافسة التي ترفع جودة الخدمات وتخفض تكاليف التمويل.

4. جذب رؤوس الأموال الأجنبية

✓ من خلال تحرير حساب رأس المال وتسهيل تحويل الأرباح ورؤوس الأموال، تصبح البيئة المالية أكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

✓ هذا يعزز من الاحتياطات الأجنبية ويدعم ميزان المدفوعات.

5. تحسين فعالية السياسة النقدية

✓ في ظل سوق مالي متحرر وشفاف، تكون أدوات السياسة النقدية أكثر تأثيرًا على المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، الطلب الكلي، وسعر الصرف.

✓ كما يسهل انتقال الأثر من السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

6. دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي

✓ يهدف التحرير المالي إلى تعزيز انفتاح الاقتصاد المحلي على الأسواق الدولية، مما يتيح استفادته من تدفقات رؤوس الأموال العالمية، التكنولوجيا، والخبرات.

7. تقوية البنية المؤسسية للقطاع المالي

✓ التحرير المالي لا يقتصر فقط على إزالة القيود، بل يتطلب إصلاحًا موازنًا في نظم الرقابة والإشراف المالي، وتحسين الحوكمة والشفافية داخل المؤسسات المالية.

8. توسيع قاعدة الشمول المالي

✓ من خلال تحرير الأسواق وخلق منتجات مالية جديدة ومبتكرة، يمكن إدماج شرائح واسعة من السكان (الأسر، المشروعات الصغيرة) ضمن النظام المالي الرسمي.

9. دعم استقرار النظام المالي على المدى الطويل

✓ الهدف بعيد المدى هو إنشاء نظام مالي قوي ومتنوع وقادر على امتصاص الصدمات، بفضل التنوع في الأدوات المالية وتطوير الأسواق المالية.

10. تقليص العبء المالي والإداري على الدولة

✓ عبر تقليص تدخل الحكومة في التخصيص المالي والتسعير، يمكن تخفيف العبء على المالية العامة وتوجيهها إلى مجالات أكثر أهمية كالصحة والتعليم والبنية التحتية.

ثالثا: مظاهر التحرير المالي

بعد استعراض مفهوم التحرير المالي وأهدافه، يقتضي التحليل الانتقال إلى إبراز مظاهر التحرير المالي، باعتبارها التجسيد العملي لهذا التوجّه الإصلاحي داخل الأنظمة المالية والمصرفية. وعليه، سنعمد في هذا الجزء إلى التطرّق إلى أهم المظاهر التي يعكس من خلالها التحرير المالي تطبيقاته الفعلية، مثل تحرير أسعار الفائدة، ورفع القيود عن الائتمان، وتطوير الأسواق المالية، وتحرير حركة رؤوس الأموال، وذلك قصد فهم طبيعة التحولات التي يحدثها التحرير المالي في بنية وأداء النظام المالي.

1. تحرير أسعار الفائدة

- ✓ السماح للبنوك بتحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض وفقاً لقوى السوق (العرض والطلب)، بدلاً من فرضها من طرف البنك المركزي أو الحكومة.
- ✓ يهدف هذا إلى تحسين كفاءة التخصيص وتحفيز الادخار والاستثمار

2. إزالة القيود على منح الائتمان

- ✓ إلغاء أنظمة الحصص أو التوجيه الإجباري للقروض نحو قطاعات محددة (مثل الزراعة أو الصناعة).
- ✓ السماح للمؤسسات المالية بمنح القروض حسب تقديرها بناءً على معايير الجدوى الاقتصادية وليس التوجيه السياسي.

3. تحرير حركة رؤوس الأموال

- ✓ رفع القيود على دخول وخروج رؤوس الأموال من وإلى الدولة.
- ✓ تمكين المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الأوراق المالية والأسواق المحلية، وتحويل أرباحهم بحرية.

4. تعويم (أو تحرير جزئي) سعر الصرف

- ✓ الانتقال من نظام سعر صرف ثابت إلى نظام أكثر مرونة يسمح بتحديد السعر وفقاً لقوى السوق.
- ✓ يساهم هذا في تحسين قدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات الخارجية.

5. الحد من تدخل الدولة في النظام المالي

- ✓ تقليص دور البنوك العمومية (المملوكة للدولة) وتفعيل دور البنوك الخاصة.
- ✓ خصخصة بعض المؤسسات المالية أو تقليص دعم الدولة لها، مما يفرض عليها العمل بكفاءة وربحية.

6. تطوير وتنشيط الأسواق المالية

- ✓ إنشاء أو تطوير سوق الأوراق المالية (البورصة).
- ✓ توسيع أدوات الاستثمار المالي (مثل الأسهم، السندات، الصكوك، المشتقات المالية).
- ✓ تشجيع إصدار أدوات دين جديدة وتنشيط سوق المال وسوق الصرف.

7. تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي

- ✓ إصدار قوانين جديدة تضمن حرية النشاط المالي وتحمي المستثمرين.
- ✓ تحديث قوانين البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية.
- ✓ تقوية أجهزة الرقابة والإشراف المالي (البنك المركزي، هيئات السوق المالية).

8. رفع القيود على دخول مؤسسات مالية أجنبية

- ✓ السماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع أو شراكات في السوق المحلي.
- ✓ فتح القطاع المالي أمام المنافسة الإقليمية والدولية، ما يحسن جودة الخدمات المصرفية.

9. تنوع الخدمات والمنتجات المالية

- ✓ إطلاق منتجات مالية جديدة كالصيرفة الإسلامية، التأمين المصرفي، القروض الاستهلاكية، التمويل العقاري، وغيرها.
- ✓ يساهم هذا في تعزيز الشمول المالي وجذب فئات جديدة إلى النظام المالي الرسمي.

10. تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية

- ✓ الاستثمار في رقمنة الخدمات المصرفية وتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية (Fintech).
- ✓ تحسين أنظمة الدفع الإلكتروني، البطاقات البنكية، والمعاملات عن بُعد.

رابعاً: نظريات التحرير المالي:

يعد الإطار النظري عنصراً أساسياً لفهم التحرير المالي وتحليل أبعاده الاقتصادية والمالية، إذ تسعى النظريات الاقتصادية إلى تفسير دوافع هذا التوجّه الإصلاحي وآلياته والنتائج المترتبة عنه. وفي هذا السياق، سيتم تخصيص هذا الجزء لعرض نظريات التحرير المالي التي تناولت أثره على كفاءة النظام المالي، ومستويات الادخار والاستثمار، ومعدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال إبراز أهم الاتجاهات الفكرية التي أسست لهذا المفهوم وساهمت في بلورته ضمن التحليل الاقتصادي المعاصر.

1. نظرية ماكينون وشاو (McKinnon & Shaw Theory)

➤ فكرة النظرية :

يرى ماكينون وشاو أن القيود التي تفرضها الحكومات على القطاع المالي (مثل تحديد أسعار الفائدة أو توجيه الائتمان) تؤدي إلى ما يسمى "القمع المالي"، مما يقلل من معدلات الادخار والاستثمار وبالتالي يعيق النمو الاقتصادي.

➤ عن طريق:

- ❖ تحرير أسعار الفائدة.
- ❖ تحرير القطاع المصرفي من القيود.
- ❖ تشجيع الادخار والاستثمار عبر آليات السوق.

2. نظرية الأسواق المالية الفعالة (Efficient Market Hypothesis - EMH)

➤ الفكرة النظرية :

ترى هذه النظرية أن الأسواق المالية تعكس جميع المعلومات المتاحة، وبالتالي فإن الأسعار تعبر بدقة عن القيمة الحقيقية للأصول، وكلما كان السوق أكثر تحريراً وانفتاحاً، كلما زادت كفاءته في تخصيص الموارد.

➤ بما توصي النظرية :

❖ تقليل التدخل الحكومي.

❖ تعزيز الشفافية والمنافسة.

❖ تحرير الأسواق لجعلها أكثر فعالية.

3. نظرية الوساطة المالية (Financial Intermediation Theory)

➤ الفكرة النظرية:

❖ المؤسسات المالية (كالبنوك) تلعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

❖ كلما زاد تحرر القطاع المالي، زادت فعالية هذه الوساطة، وتحسّن توجيه الموارد.

➤ التوصية:

❖ إصلاح الأنظمة البنكية وتحريرها لتعمل بكفاءة تجارية.

❖ تقليل سيطرة الدولة على توجيه التمويل.

4. نظرية النمو المعتمد على التمويل (Finance-Led Growth Theory)

➤ فكرة النظرية:

النظام المالي المحرر والمتطور لا ينعكس فقط على القطاع المالي، بل يُحفّز النمو الاقتصادي العام من خلال تعبئة أفضل للمدخرات وتخصيص أكثر كفاءة للاستثمار.

➤ التوصية:

تحرير الأنظمة المالية بشكل متكامل مع إصلاحات اقتصادية أخرى.

5. نظرية التحرير المالي التتابعي (Sequential Financial Liberalization - McKinnon)

McKinnon)

➤ فكرة النظرية:

❖ التحرير المالي يجب أن يتم تدريجياً وبحسب تسلسل معين:

مثلاً: أولاً إصلاح النظام البنكي → ثم تحرير أسعار الفائدة → ثم تحرير حساب رأس المال.

❖ التحرير غير المنظم قد يؤدي إلى أزمات مالية.

➤ التوصية:

❖ اتباع مراحل مدروسة في التحرير لضمان الاستقرار.

6. النظرية النقدية الحديثة والتحذير من التحرير السريع (Post-Keynesian)

Critique)

➤ فكرة النظرية:

❖ يحذرون من أن التحرير المالي السريع وغير المنضبط قد يؤدي إلى اختلالات اقتصادية وأزمات مصرفية.

❖ يشددون على أن التنظيم القوي والرقابة ضروريان لحماية الأسواق من الانهيار.

➤ التوصية:

• لا بد من وجود إطار تنظيمي صارم ومؤسسات قوية قبل الانفتاح المالي.

النظرية	الاتجاه	التوصية الرئيسية
ماكينون وشاو	تحرير	إزالة القيود على الفائدة والائتمان
الأسواق المالية الفعالة	تحرير	الشفافية والتنافسية وحرية السوق
الوساطة المالية	تحرير	دعم عمل البنوك كوسطاء مستقلين
النمو المعتمد على التمويل	تحرير	تعزيز التمويل لزيادة النمو

التوصية الرئيسية	الاتجاه	النظرية
التسلسل المرحلي في التحرير	تحرير تدريجي التحرير التتابعي	
التحرير المشروط برقابة قوية	نقدي	الكينزية الحديثة

خامسا: تجارب دولية في التحرير المالي:

1. تجربة تشيلي: الرائدة في أمريكا اللاتينية

تُعتبر تشيلي من أولى الدول التي انتهجت سياسة التحرير المالي في أمريكا اللاتينية، وذلك في بداية الثمانينيات ضمن إصلاحات اقتصادية قادها "مدرسة شيكاغو". تمثلت أبرز خطواتها في تحرير أسعار الفائدة، خصخصة البنوك، تحرير سوق الصرف، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية. ورغم الطموح الكبير، أدى التطبيق المتسارع وغير المنظم إلى أزمة مصرفية حادة عام 1982، تطلّبت تدخلاً حكومياً كبيراً لإنقاذ النظام المالي. وقد أظهرت هذه التجربة أن التحرير المالي، حين يُنفذ دون إطار رقابي فعّال، قد يفضي إلى نتائج عكسية، مما يجعل التدرج والتنظيم المؤسسي ضرورة لا خياراً.

2. تجربة كوريا الجنوبية: التدرج والانضباط

بدأت كوريا الجنوبية عملية التحرير المالي في تسعينيات القرن الماضي، ضمن إطار إصلاح اقتصادي شامل بعد عقود من التخطيط الموجه. اعتمدت كوريا نموذجاً تدريجياً متوازناً شمل تحرير أسعار الفائدة، تطوير البنية المصرفية، إدخال المنافسة الأجنبية، وتحديث سوق الأوراق المالية. حرصت الدولة على الموازنة بين الانفتاح المالي والرقابة الصارمة، مما مكّن البلاد من امتصاص الصدمات الخارجية وتحقيق قفزات في جذب الاستثمارات. تؤكد تجربة كوريا الجنوبية أهمية التدرج، والانضباط المؤسسي، ووجود بنية تنظيمية قوية كعوامل لنجاح التحرير المالي.

3. تجربة تركيا: بين التحرير والأزمات

انطلقت تركيا في مسار التحرير المالي في الثمانينيات بقيادة رئيس الوزراء تورغوت أوزال، حيث تم تحرير أسعار الفائدة وسعر الصرف، وتخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال. ورغم الآمال بتحقيق نمو سريع، واجهت تركيا أزمات مالية حادة في أعوام 1994 و2001، نتيجة ضعف الرقابة على القطاع المصرفي، وغياب مؤسسات مستقلة قوية. هذه الأزمات كشفت عن هشاشة النظام المالي في ظل تحرير غير منضبط، وبيّنت أن الإصلاح المؤسسي والرقابي يجب أن يسبق خطوات التحرير لضمان الاستقرار والاستفادة من المكاسب المحتملة.

4. تجربة الهند: التحرير التدريجي والمتوازن

بدأت الهند برنامج التحرير المالي عام 1991 إثر أزمة حادة في ميزان المدفوعات، واتخذت مسارًا حذرًا يعتمد على التدرج والإصلاح المتوازي. تمثلت أبرز ملامح التجربة في تحرير أسعار الفائدة تدريجيًا، إصلاح البنوك العمومية، تعزيز استقلالية البنك المركزي، وإنشاء سوق مالية أكثر تطورًا. وقد مكّنت هذه السياسات الهند من تعزيز الاستقرار المالي، وزيادة معدلات الادخار، وجذب الاستثمارات دون الوقوع في أزمات مالية كبرى. وتعد هذه التجربة نموذجًا على أهمية التنسيق بين التحرير المالي والإصلاح الاقتصادي والمؤسسي الشامل.

5. تجربة السويد: من التحرير إلى الأزمة ثم الإصلاح

انتهجت السويد في الثمانينيات سياسة تحرير مالي واسعة شملت تحرير أسعار الفائدة وسوق الإقراض، لكن ضعف الإشراف والرقابة أدى إلى فقاعة عقارية وأزمة مصرفية في أوائل التسعينيات. تطلب الأمر تدخلًا حكوميًا كبيرًا، تبعه إصلاح شامل للقطاع المالي شمل تحديث الإطار الرقابي وتعزيز الشفافية في عمل البنوك. وقد أثبتت تجربة السويد أن التحرير المالي ليس هدفًا بحد ذاته، بل ينبغي أن يُرافق ببنية رقابية متطورة تحمي النظام المالي من الاختلالات والمخاطر.

6. تجربة الصين: التحرير تحت سيطرة الدولة

بدأت الصين في تنفيذ إصلاحات مالية منذ أواخر السبعينيات، لكنها اتخذت نهجاً مميزاً يتمثل في التحرير التدريجي تحت رقابة الدولة. فقد تم إصلاح النظام المصرفي، إدخال عناصر السوق في تسعير الخدمات المالية، إنشاء سوق مالية محلية، وفتح الاقتصاد بشكل مدروس أمام رؤوس الأموال الأجنبية. رغم أن الصين لم تطبق تحريراً شاملاً، فإنها نجحت في تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي سريع، بفضل التخطيط المركزي والرقابة الصارمة. وتؤكد هذه التجربة أن التحرير المالي لا يشترط أن يكون كلياً أو فورياً، بل يمكن تنفيذه تدريجياً مع الحفاظ على دور تنظيمي فعال للدولة.

سادساً: آثار التحرير المالي

لعب التحرير المالي دوراً محورياً في تشكيل الأداء الاقتصادي والمالي للدول، لما يترتب عليه من تغييرات جوهرية في عمل النظام المالي والمصرفي. ويهدف تحليل آثار التحرير المالي إلى تقييم النتائج الاقتصادية المترتبة على تطبيق سياساته، سواء على مستوى النمو الاقتصادي، أو الاستثمار، أو الادخار، أو استقرار الأسواق المالية. ويتيح هذا التحليل فهم العلاقة بين التحرير المالي والأداء الكلي للاقتصاد، بما يساعد على استخلاص الدروس المستفادة وتحديد مكامن القوة والضعف في هذا التوجّه الإصلاحي.

1. الآثار الإيجابية للتحرير المالي

يساهم التحرير المالي في تعزيز كفاءة النظام المالي والاقتصادي من خلال إزالة القيود والضوابط التي تحد من حرية الأسواق وتقيّد حركة رؤوس الأموال والائتمان. ويهدف تحليل الآثار الإيجابية للتحرير المالي إلى إبراز المكاسب التي يمكن تحقيقها على صعيد تحسين تخصيص الموارد، وزيادة الادخار والاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي، فضلاً عن دعم الابتكار المالي وتطوير الأسواق. ويسمح هذا التحليل بفهم الدور الإيجابي الذي يلعبه التحرير المالي في تحقيق استقرار النظام المالي وتحفيز النشاط الاقتصادي، وعموماً تتمثل في:

➤ تحسين كفاءة تخصيص الموارد

- يسمح التحرير المالي للأسواق بتحديد أسعار الفائدة بناءً على العرض والطلب، مما يؤدي إلى توجيه التمويل نحو المشاريع الأكثر إنتاجية وربحية.

➤ تحفيز الادخار والاستثمار

- تحرير أسعار الفائدة يجعل الادخار أكثر جاذبية، مما يزيد من الموارد المتاحة للاستثمار، ويؤدي بالتالي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

➤ تعزيز التنافسية في القطاع المالي

- يفتح المجال أمام مؤسسات مالية جديدة ويزيد من جودة الخدمات المالية، ويقلل من هيمنة البنوك العمومية أو الاحتكار.

➤ جذب رؤوس الأموال الأجنبية

- تحرير حركة رؤوس الأموال يزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، مما يرفع الاحتياطيات الأجنبية ويقوّي ميزان المدفوعات.

➤ تطوير السوق المالية

- يتم تنشيط أسواق المال من خلال إدخال أدوات مالية جديدة (أسهم، سندات، صكوك، مشتقات مالية...) مما يدعم تنوع مصادر التمويل.

➤ تعزيز استقلالية البنك المركزي

- تقليل تدخل الدولة في السياسات النقدية والمالية يعزز من قدرة البنك المركزي على ضبط التضخم والحفاظ على الاستقرار النقدي.

➤ رفع مستوى الشمول المالي

- تنوع الخدمات المالية وانتشار التكنولوجيا المالية يسهمان في إدماج الفئات المهمشة ضمن النظام المالي الرسمي.

2. الآثار السلبية للتحرير المالي

رغم الفوائد المحتملة للتحرير المالي، فإن تطبيق سياساته قد ينطوي على آثار سلبية تؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي إذا لم تُصحب بإجراءات رقابية وتنظيمية ملائمة. ويسعى تحليل هذه الآثار إلى التعرف على المخاطر المحتملة مثل التقلبات الكبيرة في الأسواق المالية، وتراكم الديون، وزيادة عدم المساواة، والإفراط في المخاطرة، بما يساعد على استيعاب حدود التحرير المالي وتحديد السياسات المصاحبة اللازمة لتخفيف تداعياته السلبية، وتتمثل عموماً في:

➤ خطر الأزمات المالية

- في حال تمّ التحرير بسرعة وبدون رقابة مناسبة، قد يؤدي ذلك إلى فقاعات مالية وانفجارات اقتصادية، كما حدث في الأرجنتين وتركيا.

➤ زيادة تقلبات الأسواق

- الانفتاح المالي قد يؤدي إلى تدفقات رأسمالية غير مستقرة، مما يزيد من تقلبات سعر الصرف وأسعار الفائدة ويهدد الاستقرار الكلي.

➤ إضعاف السيادة الاقتصادية

- مع الانفتاح الكبير على الأسواق العالمية، تصبح الدولة أكثر تأثراً بالعوامل الخارجية، ما يحدّ من فاعلية السياسات الاقتصادية المحلية.

➤ الاستبعاد المالي لبعض الفئات

- في حال ركزت المؤسسات المالية المحرّرة على الربحية فقط، فقد يتم استبعاد الفئات الضعيفة (كالمزارعين أو أصحاب الدخل المحدود) من الحصول على التمويل.

➤ ارتفاع معدلات الفائدة

- تحرير السوق يؤدي أحياناً إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يُثقل كاهل المستثمرين والمقترضين، خاصة في الاقتصادات غير المستقرة.

➤ المضاربة المالية المفرطة

- يؤدي الانفتاح المالي دون ضوابط إلى زيادة المضاربات القصيرة الأجل على حساب الاستثمار الحقيقي طويل الأجل.

➤ ضعف الرقابة و انكشاف النظام المصرفي

- التحرير دون تقوية الإطار الرقابي قد يُعرض النظام المصرفي لمخاطر كبيرة، مثل تزايد القروض غير المسددة أو الإفلاس البنكي.
- نجاح أو فشل سياسة التحرير المالي يعتمد إلى حد كبير على مدى جاهزية النظام المالي، وجودة الإطار المؤسسي، وتدرج التطبيق. التحرير ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة تتطلب بيئة اقتصادية وتنظيمية سليمة.

سابعاً: شروط نجاح التحرير المالي

شروط نجاح التحرير المالي ليست فقط تقنية، بل تتعلق أيضاً بالإطار المؤسسي والاقتصادي العام. فبعض الدول التي حرّرت نظامها المالي فشلت بسبب غياب الضوابط الكافية أو التسرع، بينما نجحت دول أخرى لأنها وقّرت بيئة ملائمة.

1. وجود نظام مصرفي قوي ومتين

- ✓ يجب أن تكون البنوك قادرة على إدارة المخاطر والائتمان بكفاءة.
- ✓ وجود كفاءة عالية في تحليل الجدارة الائتمانية.
- ✓ عدم الاعتماد المفرط على الدولة كممول أو منقذ أخير.

2. تطبيق إطار رقابي وتنظيمي فعال

- ✓ يجب أن تواكب عملية التحرير نظام رقابي حديث يتماشى مع المعايير الدولية (مثل بازل. III)
- ✓ وجود هيئات رقابة مالية مستقلة.

✓ مراقبة نشاط المؤسسات المالية لمنع المضاربات والانهيارات.

3. استقلالية البنك المركزي

✓ يجب أن يكون للبنك المركزي صلاحيات مستقلة لضبط السياسة النقدية دون تدخل سياسي مباشر.

✓ دوره حاسم في السيطرة على التضخم، أسعار الفائدة، وتدفقات رؤوس الأموال.

4. شفافية المعلومات والإفصاح المالي

✓ ضرورة وجود قواعد محاسبية دقيقة.

✓ ضمان التدفق السليم للمعلومات نحو المستثمرين وصناع القرار.

✓ محاربة الفساد المالي والاقتصادي.

5. التدرج في عملية التحرير

✓ يجب ألا يكون التحرير بشكل مفاجئ، بل على مراحل:

أولاً: تحرير أسعار الفائدة المحلية

ثم: تحرير النظام البنكي

وأخيراً: تحرير الحساب الرأسمالي

6. تنمية السوق المالية وتوسيع أدواتها

✓ تطوير أسواق المال (بورصات، سندات، أدوات مشتقة)

✓ ضمان وجود سيولة مالية كافية

✓ تشجيع دخول مستثمرين مؤسساتيين

7. الاستقرار الاقتصادي الكلي

- ✓ انخفاض معدلات التضخم
- ✓ توازن في الموازنة العامة وميزان المدفوعات
- ✓ مرونة في سوق الصرف

8. دعم مالي وتقني من المؤسسات الدولية

- ✓ في بعض الحالات، تحتاج الدول إلى دعم من:

- صندوق النقد الدولي (IMF)

- البنك الدولي

- مؤسسات التنمية الإقليمية

9. تعزيز الثقافة المالية لدى الفاعلين

- ✓ تكوين الموارد البشرية في القطاع المالي
- ✓ رفع مستوى الوعي لدى المواطنين والمستثمرين حول كيفية التعامل مع الأدوات المالية
- التحرير المالي بدون مؤسسات قوية، رقابة فعالة، وشفافية، يتحول إلى مغامرة قد تنتهي بأزمة مالية.
- أما إذا تم في بيئة مؤسساتية متماسكة وبشكل تدريجي، فهو قد يُسهم في تحفيز الادخار، الاستثمار، والنمو الاقتصادي

المحاضرة الثانية : البنوك الشاملة

في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها البيئة المالية العالمية، لم يعد كافيًا أن تقتصر المؤسسات المصرفية على تقديم خدمات تقليدية كالإيداع والإقراض، بل أصبح من الضروري أن تتطور نحو نموذج أكثر شمولاً ومرونة يستجيب لتنوع حاجيات العملاء وتعقيد الأسواق المالية. وقد أدى هذا التحول إلى بروز ما يُعرف بـ "البنوك الشاملة"، وهي مؤسسات مالية تقدم طيفاً واسعاً من الخدمات المصرفية والاستثمارية والتأمينية والاستشارية ضمن كيان واحد متكامل.

لقد جاء ظهور البنوك الشاملة استجابة لمتطلبات العولمة المالية، والتطور التكنولوجي، وتزايد التنافس بين الفاعلين الماليين، فضلاً عن رغبة البنوك في تنويع مصادر دخلها وتقليل تعرضها للمخاطر الناتجة عن الاعتماد على نشاط واحد. كما أن هذا النموذج يسمح بتحقيق كفاءة أكبر في العمليات، من خلال توظيف الموارد البشرية والتقنية بشكل متكامل يخدم مختلف أنشطة البنك.

وعليه، يكتسي موضوع البنوك الشاملة أهمية متزايدة في الأوساط الأكاديمية والمالية، نظراً لما يطرحه من إشكاليات متعددة تتعلق بالبنية المؤسسية، الإطار التنظيمي، إدارة المخاطر، وتحقيق التوازن بين التوسع والرقابة. وهو ما يجعل دراستها ضرورة لفهم التغيرات التي يعرفها النظام المصرفي الحديث.

أولاً: تعريف البنوك الشاملة

تتميز البنوك الشاملة بتعدد وظائفها وخدماتها المالية، مما أدى إلى ظهور عدة تعاريف للبنوك الشاملة تختلف باختلاف المنظور الاقتصادي والمؤسسي لكل تعريف. ويمكن إدراج هذه التعاريف في سياق توضيح طبيعة عمل هذه البنوك، وامتداد نشاطها بين الصيرفة التقليدية، والصيرفة الاستثمارية، والخدمات المالية المتنوعة، بهدف تقديم فهم شامل للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد وتحقيق الشمول المالي.

1. صندوق النقد الدولي:(IMF)

"البنك الشامل هو مؤسسة مالية تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تشمل الإيداع، الإقراض، الاستثمار، التأمين، والوساطة المالية ضمن كيان مؤسسي واحد".

2. البنك الدولي:(World Bank)

"البنك الشامل هو نوع من البنوك التي تجمع بين أنشطة البنوك التجارية (التقليدية) وأنشطة البنوك الاستثمارية، لتلبية احتياجات العملاء الأفراد والمؤسسات".

3. البنك المركزي الأوروبي:(ECB)

"مؤسسة مصرفية تقدم خدمات مالية متعددة تتضمن تمويل الأفراد والشركات، إدارة الأصول، تقديم المشورة الاستثمارية، وخدمات الوساطة المالية".

4. ألين وسانت:(Allen & Santomero)

"البنوك الشاملة هي مؤسسات مالية تعتمد على نموذج متكامل يقدم مزيجاً من الخدمات المصرفية والتأمينية والاستثمارية ضمن استراتيجية موحدة".

5. مجموعة العشرين:(G20)

"البنك الشامل هو مؤسسة تعمل في إطار مصرفي مرن ومتعدد الأنشطة، وتهدف إلى تلبية كافة الاحتياجات المالية للعملاء ضمن كيان واحد".

6. هيئة الرقابة المالية البريطانية:(FCA)

"البنك الشامل هو كيان مالي يُرخص له بممارسة أنشطة مصرفية تقليدية ومصرفية استثمارية وخدمات مالية غير مصرفية في نفس الوقت".

7. كتاب "Bank Management" لـ:Koch & MacDonald

"البنوك الشاملة هي بنوك تجمع بين التمويل قصير الأجل والإقراض طويل الأجل والخدمات الاستثمارية، وتسعى إلى تقليل الاعتماد على نشاط واحد".

8. OECD – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

"مؤسسة مصرفية تقدم خدمات مصرفية متكاملة للأفراد والشركات، تشمل الائتمان، الاستثمار، إدارة الثروات، وخدمات الدفع".

9. تعريف عربي – د. فؤاد شاکر (الاقتصاد الإسلامي):

"البنك الشامل هو البنك الذي يقدم خدمات مصرفية متنوعة، تغطي احتياجات الأفراد والمؤسسات، وتشمل مجالات الودائع، التمويل، الاستثمار، والتأمين، تحت مظلة واحدة".

10. تعريف تطبيقي – بنك: BNP Paribas

"نحن بنك شامل يقدم خدمات مالية متكاملة تشمل التجزئة المصرفية، الاستثمار المصرفي، وإدارة الأصول، بما يضمن تلبية متكاملة لاحتياجات عملائنا".

ومن ثم فإن: البنك الشامل هو مؤسسة مالية متعددة الأنشطة تقدم طيفًا واسعًا من الخدمات المصرفية والتجارية والاستثمارية والمالية، مثل قبول الودائع، منح القروض، إدارة الأصول، الوساطة في الأسواق المالية، التأمين، والخدمات الاستشارية، ضمن كيان مؤسسي واحد. ويهدف هذا النموذج إلى تلبية كافة الاحتياجات المالية للعملاء من أفراد، مؤسسات، وحكومات، بما يضمن التنوع، الكفاءة التشغيلية، وتقليل المخاطر من خلال تعدد مصادر الدخل.

ثانياً: وظائف ومهام البنك الشامل

تلعب البنوك الشاملة دورًا محوريًا في النظام المالي، نظرًا لتعدد وظائفها ومهامها التي تتجاوز الوساطة المالية التقليدية. وتتمثل أهمية دراسة وظائف ومهام البنك الشامل في إبراز كيفية تقديم هذه المؤسسات لمجموعة واسعة من الخدمات المالية والمصرفية، سواء للأفراد أو المؤسسات، بما يشمل تمويل الأنشطة الاقتصادية، وإدارة المخاطر، وتقديم الاستشارات المالية، وتطوير المنتجات المصرفية، وذلك بهدف فهم آليات عمل البنك الشامل وتأثيره على الأداء المالي والاقتصادي بشكل متكامل.

1. الوظيفة التقليدية: قبول الودائع ومنح القروض

- كغيره من البنوك، يمارس البنك الشامل نشاطه التقليدي من خلال فتح الحسابات الجارية وحسابات الادخار، وتقديم التمويلات للأفراد والمؤسسات.

2. الوساطة المالية والاستثمارية

- يعمل كوسيط بين المستثمرين والشركات في أسواق المال، من خلال إصدار الأسهم والسندات، وترتيب الاكتتابات العامة والخاصة.

3. إدارة المحافظ الاستثمارية

- يقوم بإدارة استثمارات الأفراد والمؤسسات عبر محافظ مالية متنوعة (أسهم، سندات، أدوات مالية مشتقة...).

4. الخدمات الاستشارية المالية

- يقدم استشارات مالية واستثمارية للشركات، تشمل التقييم المالي، الاندماجات والاستحواذات، وإعادة الهيكلة المالية.

5. الخدمات التأمينية

- إما من خلال فروع تأمينية تابعة للبنك أو بالتعاون مع شركات تأمين، حيث يوفر خدمات تأمين الحياة والممتلكات والتأمين البنكي.

6. إدارة الثروات (Wealth Management)

- يهتم بتقديم خدمات متخصصة للعملاء الأثرياء، تشمل التخطيط المالي، إدارة الأصول، والاستثمار في الأسواق العالمية.

7. خدمات التمويل التجاري والدولي

- يشمل إصدار خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية، وتمويل الصادرات والواردات، وهي مهام حيوية في التجارة الدولية.

8. الخدمات المصرفية الرقمية

- توفير تطبيقات إلكترونية، الدفع عبر الإنترنت، المحافظ الرقمية، وتطوير حلول "الفنتك" لخدمة الأفراد والمؤسسات.

9. التمويل الإسلامي (في بعض البنوك الشاملة)

- تقديم منتجات مصرفية إسلامية موازية، مثل المrabحة، الإجارة، المضاربة، والصكوك، لتلبية حاجيات شريحة واسعة من العملاء.

10. التحوط وإدارة المخاطر المالية

- استخدام أدوات مالية مشتقة (كالعقود الآجلة والمبادلات) لمساعدة العملاء على التحوط من تقلبات السوق، مثل تقلبات أسعار الصرف أو الفائدة.
- ما يميز البنك الشامل هو تكامله المؤسسي، حيث تُمارَس هذه المهام من خلال إدارات متخصصة داخل بنك واحد، مما يحقق الكفاءة، تقليل التكاليف، تنوع مصادر الدخل، وخدمة شاملة للعملاء.

ثالثاً: خصائص البنوك الشاملة

تتميز البنوك الشاملة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن البنوك التقليدية وتجعلها فاعلاً مركزياً في النظام المالي، ومن أبرز هذه الخصائص:

1. تنوع وتكامل الخدمات المالية

البنك الشامل يقدم خدمات متنوعة تشمل:

- ✓ الخدمات المصرفية التقليدية (فتح حسابات، ودائع، قروض)
- ✓ خدمات التمويل والاستثمار (شراء وبيع الأسهم والسندات، تمويل المشاريع)
- ✓ خدمات التأمين البنكي (تأمين الحياة، تأمين القروض)
- ✓ إدارة الثروات والأصول

✓ الصرف والتحويلات الدولية

ومن ثم :العميل يجد جميع الخدمات المالية تحت سقف واحد.

2. خدمة فئات متعددة من العملاء

يخدم البنك الشامل:

✓ الأفراد

✓ الشركات الصغيرة والمتوسطة

✓ المؤسسات الكبرى

✓ الحكومات

✓ المستثمرين

ومن ثم :تنوع كبير في قاعدة الزبائن ، مما يقلل الاعتماد على قطاع واحد فقط.

3. تنوع مصادر الدخل

لدى البنك الشامل عدة مصادر دخل:

✓ أرباح الفوائد من القروض

✓ رسوم الخدمات المصرفية

✓ أرباح الاستثمار

✓ عمولات التأمين

✓ دخل إدارة المحافظ المالية

ومن ثم : مرونة مالية وقدرة على التكيف مع تقلبات السوق.

4. خفض المخاطر عبر التنويع

- ✓ تنوع الأنشطة يقلل من المخاطر الإجمالية.
- ✓ في حال تراجع أحد القطاعات (مثلاً الإقراض)، يمكن تعويضه بقطاع آخر (مثلاً التأمين أو الأوراق المالية).

ومن ثم :استقرار نسبي في الأداء المالي.

5. هيكل تنظيمي معقد وكبير

- ✓ يتطلب وجود إدارات متخصصة لكل نشاط (قسم القروض، قسم التأمين، قسم الاستثمار...).
 - ✓ وجود نظام رقابي داخلي عالي المستوى لمراقبة العمليات وتدبير المخاطر.
- ومن ثم :يحتاج إلى كفاءات عالية ونظم معلومات قوية.

6. تحقيق التكامل المالي (Financial Integration)

- ✓ التكامل بين مختلف الأنشطة المالية داخل البنك. (Cross-selling)
 - ✓ مثلاً: عندما يمنح البنك قرضاً يمكنه أيضاً بيع بوليصة تأمين على القرض أو إدارة استثمارات العميل في نفس الوقت.
- ومن ثم :خدمة أكثر شمولاً وربحية أعلى.

7. الاعتماد على التكنولوجيا والرقمنة

- ✓ يحتاج البنك الشامل إلى نظم معلومات متكاملة تساعد على تقديم خدمات رقمية في جميع المجالات.
 - ✓ أنظمة متطورة للتحليل المالي، التنبؤ بالمخاطر، وخدمة الزبائن.
- ومن ثم :تحسين الكفاءة التشغيلية وتقديم خدمة ذات جودة عالية.

8. قابلية التوسع محلياً ودولياً

- ✓ البنوك الشاملة تكون قادرة على التوسع الجغرافي بسبب تنوع أنشطتها.
- ✓ يمكن أن تؤسس فروعاً في الخارج بسهولة أكبر لأنها تقدم خدمات شاملة.
- ومن ثم :إمكانيات أكبر للنمو والمنافسة العالمية.

9. مخاطر تنظيمية أعلى

- ✓ بسبب كثرة الأنشطة، تخضع البنوك الشاملة لعدة أنواع من الرقابة:

❖ رقابة مصرفية

❖ رقابة سوق مالي

❖ رقابة تأمينية

- ومن ثم تحدٍ في الالتزام بالقوانين والتشريعات.

10. القدرة على دعم التنمية الاقتصادية

- ✓ من خلال تمويل المشاريع الكبرى والمتوسطة
- ✓ تطوير الأدوات المالية المحلية
- ✓ دعم الشمول المالي من خلال تقديم خدمات لفئات مختلفة من السكان
- ومن ثم مساهمة مباشرة في التنمية الاقتصادية.

وبالتالي البنك الشامل يتميز بتكامل وتنوع أنشطته، مما يمنحه مرونة مالية، قدرة على خدمة مختلف الفئات، وتقليل المخاطر. لكنه يتطلب نظاماً إدارياً قوياً، وكفاءة بشرية عالية، ورقابة صارمة لضمان توازنه واستمراره.

جدول رقم 2: الفرق بين البنك الشامل والبنك التقليدي

البنك الشامل	البنك التقليدي	المقارنة
متعددة (قروض، استثمار، تأمين...)	محدودة (ودائع وقروض فقط)	نوع الخدمات
أفراد، شركات، مستثمرون، حكومات	أفراد وشركات فقط	الزبائن
أعلى	أقل	المرونة
متنوع ومرتفع نسبياً	محدود	العائد المالي

المصدر: من اعداد الباحث

رابعاً: أمثلة عن البنوك الشاملة:

– JPMorgan Chase 1. US الولايات المتحدة

- ❖ يُعد من أكبر البنوك الشاملة في العالم.
- ❖ يقدم خدمات مصرفية للأفراد، والخدمات الاستثمارية، وإدارة الأصول، وتمويل الشركات، والتأمين.
- ❖ يمتلك ذراعاً استثمارية قوية تُدعى "J.P. Morgan".

– BNP Paribas 2. فرنسا

- ❖ بنك شامل يعمل في مجالات التجزئة المصرفية، الصيرفة الاستثمارية، التأمين، والخدمات المالية الدولية.
- ❖ ينشط في أكثر من 70 دولة، ويُعتبر من أبرز المؤسسات المالية الأوروبية.

– DE 3. Deutsche Bank ألمانيا

- ❖ يقدم خدمات شاملة تتضمن الصيرفة التجارية، الاستثمارية، وإدارة الأصول والثروات.
- ❖ يضم شبكة فروع عالمية قوية، ويُعد مثالاً على البنوك الشاملة المتعددة الجنسيات.

– GB 4. HSBC المملكة المتحدة

- ❖ يقدم خدمات مصرفية متكاملة تشمل الحسابات الجارية، التمويل العقاري، الاستثمار، الخدمات الدولية، والتأمين.
- ❖ ينتشر في أكثر من 60 دولة ويُخدم أكثر من 40 مليون عميل.

– CH 5. UBS سويسرا

- ❖ بنك شامل عالمي، يتميز بقوة في إدارة الثروات والاستشارات الاستثمارية.
- ❖ يقدم أيضاً خدمات مصرفية تجارية وخدمات تمويل دولية.

– CA 6. Royal Bank of Canada (RBC) كندا

- ❖ أحد البنوك الشاملة الرائدة في أمريكا الشمالية.
- ❖ يقدم خدمات التجزئة، الاستثمار، التأمين، وإدارة الثروات.

– 7. Citibank عالمي (الولايات المتحدة)

- ❖ يعمل وفق نموذج البنك الشامل عبر خدمات التجزئة والاستثمار المصرفي والخدمات المالية المتخصصة.
- ❖ لديه حضور قوي في الأسواق الناشئة.

- البنك الأهلي السعودي – المملكة العربية السعودية

❖ يقدم خدمات مصرفية إسلامية وتجارية واستثمارية وتأمينية.

❖ يُعد نموذجًا للبنك الشامل في العالم العربي والإسلامي.

- التجاري وفا بنك - المغرب

❖ بنك شامل يقدم خدمات متنوعة: الودائع، القروض، التمويل العقاري، الاستثمار، التأمين، وخدمات الشركات.

❖ لديه حضور قوي في شمال وغرب إفريقيا.

- البنك الأهلي المصري - مصر

❖ يوفر مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والاستثمارات.

❖ يمارس أنشطة الصيرفة التجارية والاستثمارية، وله دور بارز في تمويل المشاريع القومية.

البنك الشامل هو النموذج السائد في أكبر المؤسسات المالية العالمية، لما يقدمه من تكامل خدمات، تنوع للمخاطر، وتلبية شاملة لاحتياجات العملاء.

رابعاً: مزايا البنوك الشاملة

تتمتع البنوك الشاملة بعدة مزايا تجعلها مؤسسات مالية متميزة وقادرة على تلبية احتياجات السوق المتنوعة، ومن أبرز هذه المزايا:

1. تنوع مصادر الدخل

من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات (تجارية، استثمارية، تأمينية...)، لا يعتمد البنك الشامل على مصدر دخل واحد، مما يقلل من تقلب الأرباح ويعزز الاستقرار المالي.

2. تحقيق وفورات الحجم والتكلفة

دمج الخدمات المصرفية المختلفة داخل مؤسسة واحدة يحقق وفورات في التكاليف التشغيلية والإدارية، من خلال استخدام نفس الموارد (البنية التحتية، التكنولوجيا، الموارد البشرية).

3. تحسين جودة الخدمة للعملاء

يستفيد العملاء من وجود "نقطة اتصال موحدة" لجميع احتياجاتهم المالية، مما يُبسّط الإجراءات، ويوفر الوقت، ويُحسن تجربة العميل.

4. زيادة القدرة التنافسية

تسمح تعددية الأنشطة للبنك بمواجهة المنافسة من شركات التأمين، مؤسسات الاستثمار، وشركات التكنولوجيا المالية، وبالتالي المحافظة على حصته السوقية.

5. المرونة في إدارة المخاطر

يساعد تنوع الأنشطة على توزيع المخاطر، فمثلاً انخفاض العائد من نشاط الإقراض قد يُعوّضه ارتفاع في خدمات الاستثمار أو التأمين.

6. دعم الابتكار المالي

وجود إدارات متنوعة داخل البنك الشامل يُشجع على تصميم منتجات مالية مبتكرة تلائم مختلف فئات العملاء وتجمع بين خصائص مصرفية واستثمارية.

7. جاذبية أكبر للمستثمرين والمؤسسات

تُعد البنوك الشاملة أكثر جذبًا للمستثمرين بسبب حجمها الكبير، وتنوع خدماتها، وقدرتها على التوسع الدولي.

8. سهولة التوسع الإقليمي والدولي

بفضل تعدد أنشطتها، تستطيع البنوك الشاملة دخول أسواق جديدة بخدمات متنوعة دون الحاجة إلى إنشاء كيانات مستقلة لكل نشاط.

9. دعم الاقتصاد الوطني

من خلال تمويل الأفراد، الشركات، المشروعات الكبرى، وإدارة الموارد المالية والاستثمارات، تسهم البنوك الشاملة في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

10. تعزيز الاستقرار المالي على مستوى النظام المصرفي

بفضل قدرتها على امتصاص الصدمات من خلال تنوع الأنشطة ومصادر الإيرادات، تُعتبر البنوك الشاملة أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات مقارنة بالبنوك المتخصصة. على الرغم من هذه المزايا، فإن نجاح البنك الشامل مرهون بفعالية الهيكلة الداخلية، جودة الحوكمة، وقوة الإطار الرقابي والتنظيمي الذي يعمل فيه.

خامساً: عيوب ومخاطر البنوك الشاملة

رغم المزايا المتعددة للبنوك الشاملة، فإن هذا النمط من البنوك قد يواجه مجموعة من العيوب والمخاطر التي قد تؤثر على أدائها واستقرار النظام المالي، ومن أبرزها:

1. تشعب الأنشطة وصعوبة الإدارة

تنوع الخدمات المصرفية (التجارية، الاستثمارية، التأمينية، وغيرها) يجعل إدارة البنك أكثر تعقيداً ويزيد من الحاجة إلى مهارات متعددة وإدارات متخصصة، مما قد يؤدي إلى ضعف التنسيق واتخاذ قرارات غير فعّالة.

2. تضارب المصالح

عندما يقدم البنك خدمات متنوعة لنفس العميل (مثل الإقراض وإدارة الأصول)، قد يحدث تضارب في الأهداف، خاصة إذا تم توجيه العملاء نحو منتجات مربحة للبنك ولكنها غير مناسبة لهم.

3. ارتفاع المخاطر التشغيلية

كلما زادت أنشطة البنك، زادت المخاطر المرتبطة بالأخطاء الإدارية، ضعف الرقابة، أو فشل الأنظمة، مما يجعل البنك عرضة لمشاكل داخلية كبيرة.

4. تعقيد الرقابة والإشراف

من الصعب على الهيئات التنظيمية مراقبة بنك يعمل في عدة أنشطة مالية متشابكة، مما قد يؤدي إلى فجوات تنظيمية ومخاطر غير مرصودة.

5. سهولة انتقال الأزمات بين القطاعات الداخلية للبنك

مشكلة في أحد أقسام البنك (مثل انهيار استثمارات أو خسارة تأمينية) قد تؤثر بسرعة على باقي الأنشطة، مما يهدد استقرار البنك ككل.

6. تشجيع السلوك الاحتكاري

قد تُسهّم البنوك الشاملة الكبرى في تركّز السوق وسيطرة عدد قليل من المؤسسات على الخدمات المالية، مما يقلل من المنافسة ويضر بالمستهلكين.

7. المخاطر الأخلاقية (Moral Hazard)

البنوك الشاملة الكبيرة قد تتبنى سلوكًا أكثر مخاطرة بسبب إيمانها بأنها "أكبر من أن تُفلس (Too Big to Fail)، مما يزيد من احتمالية الأزمات المالية.

8. ضعف التخصص والكفاءة في بعض المجالات

قد يؤدي الجمع بين أنشطة كثيرة إلى تقديم بعض الخدمات بجودة أقل من المؤسسات المتخصصة، بسبب تشتت الجهود والموارد.

9. التعرض المفرط للأسواق المالية

بسبب اعتماد البنوك الشاملة على أنشطة الاستثمار والتمويل الدولي، فإنها تكون أكثر تأثرًا بالتقلبات العالمية والأزمات الاقتصادية.

10. ارتفاع تكاليف الامتثال والحوكمة

يحتاج البنك الشامل إلى نظام حوكمة متكامل ومعقد، بالإضافة إلى التزامه بعدة قوانين تنظيمية حسب نشاطاته المختلفة، مما يرفع من تكاليف التشغيل والإدارة.

رغم أن البنوك الشاملة تُعد نموذجًا متقدمًا من حيث التنوع والفاعلية، إلا أن نجاحها يرتبط بوجود رقابة صارمة، نظم حوكمة فعالة، ووعي إداري واستراتيجي يوازن بين التنوع والمخاطر.

سادسًا: البنوك الشاملة في الجزائر

تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تطوير نظامها المصرفي ليوافك التحولات الاقتصادية والمالية العالمية، لا سيما في ظل تحديات التنوع الاقتصادي والتحول الرقمي. وفي هذا الإطار، بدأت تظهر ملامح الانتقال نحو نموذج البنوك الشاملة، رغم أن التجربة لا تزال في مراحلها الأولى مقارنة بالأنظمة المصرفية المتقدمة.

1. واقع البنوك في الجزائر:

يعتمد النظام المصرفي الجزائري في معظمه على بنوك عمومية تقليدية، تقدم خدمات أساسية تقتصر في الغالب على قبول الودائع، منح القروض، وخدمات محدودة في الدفع والتحويل. لكن مع تطور التشريعات، وتحفيز دخول بنوك خاصة وأجنبية، بدأت بعض المؤسسات المالية في توسيع نطاق خدماتها لتقارب نموذج "البنك الشامل".

2. ملامح البنوك الشاملة في الجزائر:

رغم غياب تصنيف رسمي لما يُسمى "بنك شامل" في الجزائر، إلا أن بعض البنوك بدأت تتبنى تدريجيًا خصائص هذا النموذج، منها:

✓ توسيع الخدمات لتشمل التمويل العقاري، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخدمات التأمين البنكي.

✓ إطلاق منتجات جديدة مثل البطاقات البنكية متعددة الوظائف، ومحافظ الدفع الإلكتروني.

✓ فتح فروع أو نوافذ للصيرفة الإسلامية داخل بنوك عمومية وخاصة.

✓ البدء في تقديم خدمات إدارة الثروات والتمويل الاستهلاكي المهيكل.

3. أمثلة على بنوك تتجه نحو الشمولية:

✓ بنك التنمية المحلية (BDL) والبنك الوطني الجزائري (BNA) شرعا في تطوير خدمات استثمارية وصيغ تمويل إسلامي.

✓ بنك الجزائر الخارجي (BEA) يقدم خدمات متنوعة في تمويل التجارة الدولية، الصرف، والاستثمار.

✓ بنك السلام الجزائر والبركة الجزائر كنموذجين لبنوك إسلامية شاملة تمزج بين التمويل، الادخار، والاستثمار ضمن إطار شرعي.

4. التحديات التي تعيق تطور البنوك الشاملة في الجزائر:

✓ ضعف التنوع في الخدمات المصرفية وغياب الثقافة المالية لدى جزء كبير من السكان.

✓ تأخر البنية التحتية الرقمية والمالية التي تسمح بتطوير خدمات استشارية واستثمارية متقدمة.

✓ هيمنة البنوك العمومية التي تعمل بمنطق إداري أكثر من كونه تجارياً.

✓ نقص الكفاءات المؤهلة لإدارة أنشطة مالية متقدمة (استثمار، إدارة مخاطر، وساطة...).

5. آفاق تطوير البنوك الشاملة في الجزائر:

✓ إصدار تشريعات مالية مرنة ومشجعة على الابتكار البنكي.

✓ إدماج التكنولوجيا المالية (FinTech) في المنظومة المصرفية.

✓ تعزيز الشراكات مع مؤسسات مالية دولية لنقل الخبرة والتقنيات.

✓ تطوير بيئة تنافسية حقيقية بين البنوك العمومية والخاصة.

لا تزال تجربة البنوك الشاملة في الجزائر في طور التأسيس، لكنها تمثل خيارًا استراتيجيًا مهمًا لتطوير النظام المصرفي ورفع كفاءته، بما يخدم أهداف التنوع الاقتصادي والاندماج المالي في السوق الوطنية والدولية.

محاضرة الثالثة : الاندماج البنكي.

شهد القطاع المصرفي خلال العقود الأخيرة تحولات هيكلية عميقة، نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وتزايد التحديات المرتبطة بالتنافسية والرقمنة والانفتاح المالي. وفي هذا السياق، برز الاندماج البنكي كأحد أبرز الأدوات الاستراتيجية التي تلجأ إليها البنوك لمواجهة الضغوط المتزايدة، وتحسين قدراتها التنافسية، وتعزيز استقرارها المالي.

ويُقصد بالاندماج البنكي تلك العملية التي يتم من خلالها ضمّ مصرفين أو أكثر في كيان بنكي واحد، بهدف تحقيق التكامل، تقليل التكاليف، وتوسيع الحصة السوقية. وقد عرف هذا التوجه انتشارًا واسعًا على المستويين الإقليمي والدولي، لا سيما عقب الأزمات المالية، حيث تسعى البنوك إلى تعزيز ملاءمتها وتقوية مراكزها المالية من خلال التحالف أو الاندماج.

ويُعتبر الاندماج البنكي وسيلة فعالة لإعادة هيكلة النظام المصرفي، إذ يُمكن أن يساهم في تكوين كيانات مالية كبرى قادرة على تقديم خدمات مصرفية واستثمارية أكثر تنوعًا وجودة، مع تقليل المخاطر المرتبطة بحجم العمليات وتكاليف التشغيل.

إلا أن نجاح الاندماج البنكي لا يتوقف على الجوانب المالية والتنظيمية فحسب، بل يتطلب أيضًا توافقًا استراتيجيًا، وانسجامًا ثقافيًا وإداريًا بين الكيانات المندمجة، فضلًا عن إطار قانوني ورقابي واضح يضمن الشفافية ويمنع الاحتكار.

أولاً: تعريفات للاندماج البنكي

يمثل الاندماج البنكي أحد أبرز التحولات الهيكلية التي يشهدها القطاع المصرفي في العديد من الدول، ويعد أداة فعالة لتعزيز قوة البنوك وتحسين كفاءتها التنافسية. وقد تناول الباحثون والمختصون هذا المفهوم من زوايا متعددة، مما أدى إلى ظهور عدة تعريفات للاندماج البنكي تختلف بحسب المنظور القانوني، والاقتصادي، والمؤسسي لكل تعريف. ويهدف جمع هذه التعريفات إلى تقديم فهم شامل لطبيعة الاندماج البنكي، وأهدافه، وأنواعه، وتأثيراته على الأداء المالي للبنوك والنظام المصرفي ككل.

1. صندوق النقد الدولي:(IMF)

"الاندماج البنكي هو العملية التي يتم من خلالها توحيد مصرفين أو أكثر في كيان قانوني واحد، بغرض تعزيز الكفاءة وتقوية المركز المالي للبنك الناتج عن الاندماج".

2. البنك الدولي:(World Bank)

"الاندماج البنكي يمثل إحدى آليات إعادة هيكلة القطاع المصرفي، يتم بموجبها دمج أنشطة وموجودات مصرفين أو أكثر في مؤسسة مالية موحدة".

3. البنك المركزي الأوروبي:(ECB)

"عملية اندماج قانوني ومالي بين مؤسستين مصرفيتين تهدف إلى تقوية الوضع التنافسي وتقليل التكاليف التشغيلية وتعزيز قاعدة رأس المال".

4. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:(OECD)

"الاندماج البنكي هو إجراء تنظيمي تتحد بموجبه مؤسستان مصرفيتان في كيان جديد واحد، مع إنهاء الكيانات السابقة وتوحيد العمليات والأنظمة".

5. قاموس مصطلحات التمويل الدولي:Dictionary of International Finance

"Bank Merger: the combining of two or more banking institutions into a single entity to gain strategic advantages such as size, efficiency, or market access."

6. هيئة الرقابة المالية البريطانية:(FCA)

"اندماج مصرفي يتم بموجبه تحويل كافة أصول وخصوم بنك إلى بنك آخر، لتكوين كيان أكبر وأكثر كفاءة في السوق المالية".

7. البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي:(FED)

"الاندماج البنكي هو أحد أشكال إعادة التنظيم المالي، يهدف إلى خلق بنك أكبر من خلال دمج الموارد البشرية والمالية والتقنية".

8. تعريف أكاديمي – د. محمد عبده (المالية العامة):

"الاندماج البنكي هو اتفاق قانوني بين مصرفين أو أكثر، يتم بموجبه دمج الهياكل الإدارية والمالية في كيان واحد، يهدف إلى زيادة الحصة السوقية وتحسين القدرة التنافسية".

9. تعريف قانوني جزائري (وفقًا لقانون النقد والقرض):

"الاندماج البنكي هو إجراء تنظيمي يسمح بتجميع مصرفين أو أكثر في مؤسسة واحدة تخضع لترخيص بنك الجزائر وتحفظ بحقوقها وواجباتها القانونية".

10. تعريف تطبيقي – من تجربة اندماج بنك "بي إن بي باريس" و"فورتيس":

"الاندماج البنكي ليس فقط دمجًا ماليًا، بل أيضًا دمج ثقافات مصرفية مختلفة وخبرات متنوعة بهدف خلق مؤسسة أكثر صلابة وابتكارًا".

وعليه فإن الاندماج البنكي هو عملية يتم من خلالها دمج مؤسستين أو أكثر من البنوك لتشكيل بنك واحد جديد أو لتوسع بنك قائم، بهدف تعزيز القوة المالية والتنافسية وتحقيق كفاءة أكبر في العمليات المصرفية. ويعكس هذا الاندماج رغبة البنوك في توسيع قاعدة العملاء، وتنويع المنتجات والخدمات، وتحسين القدرة على تمويل المشاريع الكبرى، وتقليل التكاليف التشغيلية.

ويتميز الاندماج البنكي بعدة خصائص، أبرزها:

- ✓ التكامل المالي والإداري: دمج الموارد المالية والبشرية والتقنية لتحقيق كفاءة تشغيلية أكبر.
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية: يتيح للبنك الناتج عن الاندماج التوسع في الأسواق وزيادة حصته السوقية.
- ✓ تنويع المخاطر: من خلال توسيع الأنشطة المصرفية والخدمات المقدمة للعملاء، يقلل البنك من الاعتماد على نشاط واحد فقط.
- ✓ تحقيق وفورات الحجم: يؤدي الجمع بين البنوك إلى تقليل التكاليف الثابتة وزيادة الفعالية الاقتصادية.
- ✓ ويعتبر الاندماج البنكي أداة استراتيجية تهدف إلى تقوية الهيكل المالي للبنوك، وتحسين جودة الخدمات، وزيادة الاستقرار في القطاع المصرفي، وهو جزء من التحولات البنكية الحديثة التي تستهدف مواجهة تحديات العولمة والتكنولوجيا المالية.

ثانياً: أشكال الاندماج البنكي

يمكن تصنيف الاندماج البنكي إلى عدة أشكال رئيسية، وذلك حسب طبيعة العلاقة بين الأطراف المندمجة، وأهداف العملية، وهي كالتالي:

1. الاندماج الأفقي (Horizontal Merger)

- ❖ **التعريف:** اندماج يتم بين بنكين أو أكثر يعملون في نفس النشاط أو نفس السوق الجغرافي.
- ❖ **الهدف:** توسيع الحصة السوقية، تقليل المنافسة، تحقيق وفورات الحجم.
- ❖ **مثال:** اندماج بين مصرفين تجاريين محليين لتكوين بنك تجاري أكبر.

2. الاندماج الرأسي (Vertical Merger)

- ❖ **التعريف:** اندماج بين بنكين يعملان في مراحل مختلفة من سلسلة القيمة المصرفية (مثلاً بنك تجزئة وبنك استثماري).
- ❖ **الهدف:** التحكم في سلسلة الخدمات المالية، تقليل الاعتماد على الأطراف الخارجية.
- ❖ **مثال:** اندماج بين بنك تجاري وشركة استثمار مالي تابعة.

3. الاندماج التكتلي (Conglomerate Merger)

- ❖ **التعريف:** اندماج بين بنكين لا تربطهما صلة مباشرة في النشاط أو السوق، وغالباً ما يكون من نوعين مختلفين (بنك تقليدي + بنك إسلامي، أو بنك + شركة تأمين).
- ❖ **الهدف:** تنويع الأنشطة، توزيع المخاطر، خلق كيانات مالية شاملة.
- ❖ **مثال:** اندماج بين بنك تقليدي وشركة خدمات مالية.

4. الاندماج القسري (Forced Merger)

❖ **التعريف:** اندماج يتم بقرار من السلطة التنظيمية أو البنك المركزي، غالبًا نتيجة ضعف الأداء أو التعثر المالي.

❖ **الهدف:** حماية النظام المالي، تجنب إفلاس مصرفي، حفظ حقوق المودعين.

❖ **مثال:** دمج بنك متعثر في بنك قوي بأمر من البنك المركزي.

5. الاندماج الاختياري (Voluntary Merger)

❖ **التعريف:** اندماج يتم باتفاق مشترك بين الطرفين، بناءً على الرغبة في التعاون الاستراتيجي وتحقيق المصالح المشتركة.

❖ **الهدف:** التوسع، تقوية رأس المال، تحسين القدرات التقنية والتنافسية.

6. الاندماج المحلي (Domestic Merger)

❖ **التعريف:** اندماج بين بنوك وطنية تعمل في نفس الدولة.

❖ **الهدف:** إعادة هيكلة السوق المحلي، توسيع النشاط الجغرافي داخل البلد.

7. الاندماج العابر للحدود (Cross-Border Merger)

❖ **التعريف:** اندماج بين بنوك من دول مختلفة.

❖ **الهدف:** التوسع الدولي، الوصول إلى أسواق جديدة، تبادل الخبرات، والاستفادة من البيئة التنظيمية المتقدمة.

❖ يمكن أن يكون الاندماج كليًا (ينتج عنه كيان جديد تمامًا)، أو جزئيًا (أحد الطرفين يذوب في الآخر).

❖ وقد يكون بطريقة الدمج القانوني (توحيد الكيانات قانونيًا)، أو بطريقة التملك، أحد الأطراف يشتري الآخر ثم يدمجه.

ومن ثم فإن الاندماج البنكي هو عملية تنظيمية ومالية يتم بموجبها توحيد مصرفين أو أكثر في كيان قانوني ومالي واحد، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية، دعم القدرة التنافسية، توسيع قاعدة العملاء، تقوية رأس المال، وتقليل التكاليف والمخاطر. ويُعد الاندماج أحد أدوات إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتكييفه مع المتغيرات الاقتصادية والمالية المحلية والدولية.

ثالثاً: دوافع وأهداف الاندماج البنكي

يُعد الاندماج البنكي خياراً استراتيجياً تلجأ إليه المؤسسات المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف، سواء لتحسين الأداء المالي والتنافسي أو لتجاوز الصعوبات الهيكلية التي قد تواجهها. وتتنوع دوافع وأهداف الاندماج البنكي بين ما هو اقتصادي، تنظيمي، تقني، أو حتى سياسي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تعزيز القدرة التنافسية

يسمح الاندماج بتكوين كيان بنكي أقوى، أكثر قدرة على منافسة البنوك الكبرى محلياً وإقليمياً، من خلال توسيع الحصة السوقية وتقديم خدمات أكثر تنوعاً وجودة.

2. تحقيق وفورات الحجم (Economies of Scale)

من خلال دمج الموارد البشرية، التقنية، والإدارية، يمكن تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة، ما ينعكس إيجاباً على الربحية.

3. تقوية القاعدة الرأسمالية

يساعد الاندماج على تجميع رؤوس الأموال لخلق مؤسسة مالية أكثر صلابة، قادرة على تلبية متطلبات الاحتياطات القانونية وتمويل مشاريع أكبر وأكثر تنوعاً.

4. تنويع مصادر الدخل وتقليل المخاطر

يمكن للبنك الناتج عن الاندماج أن يستفيد من أنشطة متعددة (تجارية، استثمارية، تأمينية...) مما يقلل من الاعتماد على نشاط واحد ويحد من مخاطر السوق.

5. التوسع الجغرافي والوصول إلى أسواق جديدة

يسمح الاندماج لبنك ما بالدخول إلى مناطق أو شرائح جديدة من العملاء، دون الحاجة إلى بناء شبكة فروع من البداية، خاصة في حالات الاندماج العابر للحدود.

6. تحسين القدرة التكنولوجية

قد يكون أحد دوافع الاندماج هو الاستفادة من البنية التحتية الرقمية المتقدمة لدى أحد الطرفين، بما يعزز من الابتكار والخدمات الرقمية المقدمة للعملاء.

7. إعادة هيكلة القطاع المصرفي

تلجأ الحكومات أو البنوك المركزية إلى تشجيع الاندماج البنكي كأداة لإصلاح الأنظمة المصرفية الضعيفة أو المتضخمة، وتقليل عدد البنوك المتعثرة.

8. التكيف مع البيئة التنظيمية الدولية

في ظل ارتفاع متطلبات بازل III وغيرها من القواعد الرقابية، يصبح الاندماج وسيلة للبنوك لتلبية المعايير العالمية من حيث السيولة، المخاطر، ورأس المال.

9. تحسين جودة الخدمة للعملاء

يساهم الاندماج في توسيع نطاق المنتجات والخدمات، وتحسين شبكات الفروع والتوزيع، ما يعود بالفائدة على الزبائن من حيث التنوع والجودة.

10. إنقاذ البنوك المتعثرة

في بعض الحالات، يتم الاندماج كحل لإنقاذ (إنقاذ بنك ضعيف بدمجه مع بنك قوي) تفاديًا للإفلاس وحفاظًا على الاستقرار المالي وثقة المتعاملين.

تختلف أهمية هذه الدوافع حسب خصوصيات كل نظام مصرفي، وحجم المؤسسات البنكية، وطبيعة التحديات التي تواجهها، سواء كانت داخلية أو خارجية.

رابعاً: مراحل عملية الاندماج البنكي

تخضع عملية الاندماج البنكي لسلسلة من المراحل القانونية والإدارية والمالية، تضمن تنفيذها بطريقة منظمة، تحافظ على حقوق الأطراف المعنية، وتُراعي الاستقرار المالي والرقابي. وتختلف تفاصيل هذه المراحل من بلد إلى آخر حسب الإطار التشريعي، لكنها في الغالب تمر عبر خمس مراحل رئيسية:

1. مرحلة الدراسة والتحليل الأولي

✓ تشمل هذه المرحلة تقييم الطرفين لبعضهما البعض من حيث:

❖ الملاءة المالية والوضع القانوني.

❖ الجدوى الاقتصادية للاندماج.

❖ تحديد الفوائد والمخاطر المحتملة.

✓ عادة ما يتم تعيين مستشارين ماليين وقانونيين لإعداد تقارير تقييم مفصلة.

2. مرحلة التفاوض والتوصل إلى اتفاق مبدئي

يتم خلال هذه المرحلة:

✓ التفاوض حول شروط الاندماج أي هيكل رأس المال، توزيع الحصص، الهيكل الإداري.

توقيع مذكرة تفاهم أو اتفاق مبدئي (Letter of Intent).

✓ الاتفاق على آلية الدمج: هل سيكون كلياً أم جزئياً؟ اندماج أم استحواذ؟

3. مرحلة الفحص النافي للجهالة (Due Diligence)

تعد من أهم المراحل وأكثرها حساسية، وتشمل:

❖ فحص شامل للوضع المالي والقانوني والتقني للطرف الآخر.

❖ مراجعة العقود، الالتزامات، النزاعات، القروض، وحقوق المساهمين.

❖ تقييم المخاطر المحتملة وإعادة النظر في شروط الاتفاق إن لزم الأمر.

4. مرحلة الإعداد والتنفيذ القانوني

بعد الموافقة على نتائج الفحص والتوقيع النهائي، تبدأ الإجراءات القانونية:

✓ عرض الاتفاق على مجالس الإدارة والجمعيات العامة للمساهمين.

✓ الحصول على موافقة البنك المركزي وهيئات الرقابة المالية.

✓ تسجيل الاندماج رسميًا، وإعادة هيكلة الكيان القانوني الجديد.

5. مرحلة التنفيذ والدمج الفعلي (Post-Merger Integration)

وتشمل:

✓ دمج الموارد البشرية والتقنية والهيكل الإداري.

✓ توحيد الأنظمة المعلوماتية والسياسات الداخلية.

✓ إعادة إطلاق العلامة التجارية الجديدة، وتوعية العملاء بالكيان المندمج.

✓ مراقبة الأداء وتقييم النتائج وفقًا للأهداف المرسومة.

قد تستغرق عملية الاندماج من عدة أشهر إلى أكثر من عام حسب حجم البنك وتعقيد العملية.

النجاح في المرحلة الأخيرة يتوقف على الإدارة الفعالة للتغيير، والاتصال الجيد، والتخطيط المتكامل.

خامسًا: آثار الاندماج البنكي

يترتب عن عملية الاندماج البنكي مجموعة من الآثار التي تمس مختلف الجوانب المالية، الاقتصادية، والاجتماعية، سواء على مستوى البنوك المعنية، أو النظام المصرفي ككل، أو الاقتصاد الوطني. وتختلف هذه الآثار بحسب طبيعة الاندماج، أهدافه، وطرق تنفيذه، ويمكن تصنيفها إلى آثار إيجابية وسلبية كما يلي:

1. الآثار الإيجابية للاندماج البنكي

✓ تعزيز قوة البنك المندمج

يؤدي الاندماج إلى خلق كيان مصرفي أكبر من حيث رأس المال والقدرة التمويلية، ما يمكنه من تمويل مشاريع كبرى ومنافسة البنوك الأجنبية.

✓ تحقيق الكفاءة التشغيلية

توحيد الموارد والوظائف يساهم في تقليص التكاليف الإدارية والتشغيلية، ورفع كفاءة الأداء البنكي.

✓ تحسين جودة الخدمات

يتيح تنوع الخبرات والموارد تحسين المنتجات البنكية، وتقديم خدمات أوسع وأكثر احترافية للعملاء.

✓ توسيع الحصة السوقية

يؤدي إلى زيادة الانتشار الجغرافي والوصول إلى قاعدة عملاء أوسع، خاصة إذا كان الاندماج بين بنوك من مناطق مختلفة.

✓ دعم الاستقرار المالي

يمكن للاندماج أن يعزز متانة القطاع المصرفي ككل، من خلال تقليل عدد البنوك الصغيرة الضعيفة.

2. تحفيز الابتكار المالي

الدمج بين فرق وخبرات متنوعة قد يساهم في تطوير أدوات ومنتجات مالية مبتكرة تلبي حاجيات السوق.

2. الآثار السلبية المحتملة للاندماج البنكي

✓ مخاطر احتكار السوق

قد يؤدي اندماج البنوك الكبرى إلى تقليص عدد المتعاملين في السوق البنكي، ما يقلل من المنافسة ويرفع الأسعار على العملاء.

✓ فقدان مناصب الشغل

نتيجة دمج الإدارات وتوحيد الموارد، قد يتم تسريح عدد من الموظفين لتقليص النفقات، مما يؤدي إلى آثار اجتماعية سلبية.

1. اختلال التوازن الجهوي

قد يؤدي غلق بعض الفروع أو مراكز القرار بعد الاندماج إلى تقليص الخدمات في مناطق معينة مقابل التركيز على المدن الكبرى.

2. صعوبات في التكيف الإداري والتنظيمي

اختلاف الثقافة التنظيمية والإدارية بين الكيانات المندمجة قد يؤدي إلى صراعات داخلية وتأخير في تحقيق أهداف الاندماج.

3. ارتفاع تكاليف الاندماج في البداية

تشمل تكاليف الفحص المالي، النظم التقنية، إعادة الهيكلة، الحملات الإعلانية، وهي تكاليف مرتفعة قد تؤثر مؤقتًا على أرباح البنك.

4. مخاطر ضعف المتابعة بعد الاندماج

في حال غياب خطة تكامل فعالة، قد يفشل الاندماج في تحقيق النتائج المرجوة، بل وقد يؤدي إلى اضطراب داخلي وفقدان عملاء.

الاندماج البنكي سلاح ذو حدين، فهو خيار استراتيجي قادر على إحداث نقلة نوعية في الأداء البنكي، لكنه يتطلب تخطيطًا دقيقًا، وشفافية في التنفيذ، ومرافقة تنظيمية فعالة لتفادي آثاره الجانبية.

سادسًا: تجارب دولية في الاندماج البنكي

عرفت العديد من الدول تجارب رائدة في الاندماج البنكي، سواء بهدف تعزيز قوة بنوكها، أو تجاوز أزمات مالية، أو تحسين القدرة التنافسية على المستويين المحلي والدولي. وفيما يلي عرض مختصر لأهم التجارب الدولية مرتبة في شكل فقرات:

1. الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة منذ التسعينيات موجة واسعة من الاندماجات البنكية، خصوصًا بعد إلغاء قانون "غلاس-ستيغال" عام 1999، الذي كان يمنع الجمع بين النشاطين التجاري والاستثماري. من أبرز عمليات الاندماج:

✓ اندماج J.P. Morgan مع Chase Manhattan سنة 2000، مكوّنًا أحد أكبر البنوك الشاملة في العالم.

✓ اندماج Bank of America مع Merrill Lynch سنة 2008 خلال الأزمة المالية العالمية، لإنقاذ الأخيرة من الانهيار.

هذه الاندماجات ساعدت على خلق كيانات مالية ضخمة، لكنها أثارت أيضًا مخاوف من تعاظم ظاهرة "أكبر من أن تفشل".

2. المملكة المتحدة

في بريطانيا، ساهمت الأزمة المالية لسنة 2008 في تسريع بعض الاندماجات البنكية، أبرزها:

✓ اندماج Lloyds TSB مع HBOS سنة 2009، بضغط من الحكومة البريطانية لمنع انهيار النظام المالي. رغم فعالية هذا الدمج في إنقاذ البنك، إلا أنه تطلب دعمًا حكوميًا هائلًا واستمر لسنوات قبل استعادة التوازن.

3. الاتحاد الأوروبي

شهدت منطقة اليورو عددًا من الاندماجات البنكية بهدف مواجهة التحديات المشتركة، خصوصًا بعد تطبيق معايير "بازل III" وتراجع الربحية. من بين أبرز التجارب:

✓ اندماج Santander الإسباني مع عدة بنوك أوروبية صغيرة بعد 2008 لتوسيع حضوره في السوق الأوروبية.

✓ دمج بنوك إيطالية محلية لتكوين كيانات أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمة السيادية.

4. اليابان

خلال فترة الركود الطويل (التسعينيات)، اعتمدت اليابان سياسة اندماج بنكي لإنقاذ بنوكها من الإفلاس. أبرز مثال:

✓ تأسيس Mizuho Financial Group سنة 2000 عبر دمج ثلاثة بنوك رئيسية، لتكوين أحد أكبر البنوك في آسيا.

ساعد هذا الاندماج على تجميع الموارد وتقليل الأعباء المالية، لكنه تطلب إعادة هيكلة إدارية معقدة.

5. ماليزيا

تبنت ماليزيا سياسة نشطة في دمج البنوك بعد الأزمة الآسيوية 1997-1998، حيث عمل البنك المركزي على تقليص عدد البنوك التجارية من 54 إلى أقل من 10 بنوك قوية.

ساعد هذا التوجه في تقوية النظام البنكي، وتحقيق الاستقرار المالي، وخلق بنوك قادرة على التوسع إقليمياً.

6. مصر

عرفت مصر عدة عمليات اندماج بنكي، لا سيما في إطار برنامج الإصلاح المصرفي الذي بدأ في 2004.

✓ تم دمج بنوك صغيرة ومتعثرة داخل كيانات أكبر، مثل دمج بنك مصر الدولي في بنك مصر. ساهمت هذه العملية في تنظيف النظام البنكي من المؤسسات غير القادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية.

7. المغرب

شهدت المملكة المغربية بعض التجارب الناجحة، مثل توسع مجموعة التجاري وفا بنك عبر عمليات استحواذ واندماج داخل إفريقيا، مما جعلها من أهم المؤسسات المالية الإقليمية.

تُظهر هذه التجارب أن الاندماج البنكي يمكن أن يكون أداة ناجعة لتعزيز استقرار القطاع المصرفي وتحقيق النمو، لكن نجاحه مشروط بوجود إطار رقابي فعال، وإرادة استراتيجية واضحة، وخطة دمج مدروسة.

المحاضر الرابعة: خوصصة البنوك

شهد القطاع البنكي، على غرار باقي القطاعات الاقتصادية، تحولات عميقة بفعل العولمة، وتحرير الأسواق المالية، وتزايد متطلبات الكفاءة والشفافية. وفي هذا السياق، اتجهت العديد من الدول إلى إعادة النظر في دور الدولة داخل القطاع البنكي، وذلك من خلال تبني سياسة خوصصة البنوك باعتبارها أداة لإصلاح النظام المالي، وتحسين الأداء، وتعزيز المنافسة، وجذب الاستثمارات.

أولاً: تعريف خوصصة البنوك

توجد عدة تعريفات لمفهوم خوصصة البنوك، وذلك باختلاف الزوايا التي تناولها بها الباحثون والمؤسسات الدولية، حيث يركز بعضهم على جانب الملكية، بينما يهتم آخرون بالبعد الإداري والتنظيمي أو بأهداف الخوصصة ونتائجها الاقتصادية والمالية. ويعود هذا التعدد في التعريفات إلى تنوع التجارب الدولية واختلاف السياقات الاقتصادية والقانونية التي طُبِّقت فيها خوصصة البنوك، مما يستدعي عرض أهم هذه التعريفات للوصول إلى فهم أشمل لهذا المفهوم

1. صندوق النقد الدولي: (IMF)

"الخوصصة البنكية هي تحويل ملكية البنوك من القطاع العام إلى القطاع الخاص بهدف تحسين الكفاءة وتعزيز المنافسة".

2. البنك الدولي: (World Bank)

"خوصصة البنوك تعني بيع كل أو جزء من أسهم البنوك المملوكة للدولة إلى مستثمرين من القطاع الخاص، كأداة للإصلاح المالي والمصرفي".

3. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: (OECD)

"الخوصصة البنكية هي نقل الملكية والإدارة من الدولة إلى القطاع الخاص في إطار إصلاح شامل للقطاع المالي".

4. تعريف قانوني (وفقاً لتشريعات دولية):

"الخصوصية البنكية هي عملية بيع كلي أو جزئي لأسهم أو أصول البنوك الحكومية إلى أفراد أو شركات خاصة وطنية أو أجنبية، بموجب قوانين الخصخصة المعتمدة".

5. تعريف أكاديمي – د. عبد الرحمن العيسوي:

"خصوصية البنوك تعني التخلي عن الملكية العامة للبنوك وتحويلها إلى ملكية خاصة، بهدف رفع الكفاءة وتقليل العجز المالي العام".

6. تعريف اقتصادي تطبيقي:

"الخصوصية البنكية هي وسيلة لتحرير القطاع المصرفي من سيطرة الدولة وفسح المجال لقوى السوق والابتكار التنافسي".

7. تعريف من وجهة نظر ليبرالية:

"الخصوصية البنكية تُعد أحد أشكال الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى الحد من التدخل الحكومي في إدارة الموارد المالية".

8. تعريف في سياق الإصلاح الهيكلي:

"الخصوصية البنكية تمثل إحدى مراحل برنامج الإصلاح الهيكلي التي تستهدف تحسين أداء المؤسسات المالية العمومية".

9. تعريف إداري

هي تحويل البنك من مؤسسة تدار وفق منطق إداري بيروقراطي إلى مؤسسة تخضع لقواعد السوق والتنافس والربحية".

10. تعريف من واقع التجارب العربية:

"الخوصصة البنكية هي الاستجابة لضغوط العولمة وإصلاح الهياكل المالية عبر بيع البنوك العمومية لمستثمرين محليين أو أجانب مع ضمان الشفافية والرقابة".

ومن ثم فإن خوصصة البنوك هي عملية تحويل ملكية وإدارة البنوك من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بشكل كلي أو جزئي، ضمن إطار قانوني وإصلاحي، وذلك بهدف تحسين كفاءة الأداء المصرفي، تقوية الملاءة المالية، تعزيز دور السوق في تخصيص الموارد، تقليل العبء على الميزانية العامة، ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات البنكية. وتعتبر الخوصصة البنكية أحد المكونات الأساسية لبرامج التحرير المالي وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، خاصة في الاقتصادات الانتقالية التي تسعى إلى ترسيخ مبادئ اقتصاد السوق والحد من التدخل الحكومي في النشاط المالي.

ثانياً: أشكال خوصصة البنوك

تتنوع أشكال خوصصة البنوك بحسب طبيعة عملية نقل الملكية، ومستوى مشاركة القطاع الخاص، ومدى استمرار الدولة في الإشراف أو التوجيه. وتُحدّد هذه الأشكال وفقاً للخيارات السياسية والاقتصادية التي تتبناها الدولة، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1. الخوصصة الكاملة (Total Privatization)

- ✓ **التعريف:** هي عملية بيع كامل لحصة الدولة في رأس مال البنك إلى مستثمرين خواص محليين أو أجانب، بحيث تنتقل ملكية وإدارة البنك بالكامل إلى القطاع الخاص.
- ✓ **الهدف:** التخلص التام من العبء المالي والإداري، وتحقيق أقصى درجات الكفاءة السوقية.
- ✓ **مثال:** بيع 100% من أسهم بنك حكومي إلى مجموعة استثمارية أو بنك دولي.

2. الخصصة الجزئية (Partial Privatization)

✓ **التعريف:** تقوم الدولة ببيع جزء فقط من أسهم البنك، مع الاحتفاظ بنسبة معينة من رأس المال، مما يسمح لها بمواصلة التأثير أو الإشراف الجزئي على القرارات.

✓ **الهدف:** فتح رأسمال البنك أمام المستثمرين دون التخلي الكامل عن السيطرة.

✓ **مثال:** بيع 40% من أسهم بنك حكومي في البورصة مع احتفاظ الدولة بنسبة 60%.

3. الخصصة عبر البورصة (Privatization via Stock Exchange)

✓ **التعريف:** تتم خصصة البنك من خلال طرح أسهمه في السوق المالية (البورصة)، سواء بشكل كلي أو جزئي، ما يسمح بمشاركة الأفراد والمؤسسات في رأس المال.

✓ **الهدف:** توسيع قاعدة الملكية، تعزيز الشفافية، وتطوير سوق المال.

✓ **مثال:** إدراج أسهم بنك عمومي في البورصة الوطنية وفتح الاكتتاب العام.

4. الخصصة الإدارية (Managerial Privatization)

✓ **التعريف:** تحتفظ الدولة بملكية البنك أو بجزء منها، لكنها تسند الإدارة والتسيير إلى القطاع الخاص بموجب عقد تسيير أو شراكة.

✓ **الهدف:** الاستفادة من كفاءة وخبرة القطاع الخاص دون التخلي عن الملكية.

✓ **مثال:** توكيل إدارة بنك عمومي لشركة مصرفية أجنبية متخصصة لمدة محددة.

5. الخصصة عبر الشراكة (Privatization through Public-Private Partnership – PPP)

✓ **التعريف:** يتم تحويل البنك إلى مؤسسة مختلطة، حيث تتشارك الدولة والقطاع الخاص في الملكية والإدارة وفق اتفاقيات محددة.

✓ الهدف: ضمان التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والمصلحة العامة.

✓ مثال: مساهمة الدولة بنسبة 30%، و70% من طرف بنك خاص أو مستثمرين.

6. الخصخصة عبر الاستحواذ الأجنبي (Foreign Acquisition Privatization)

✓ التعريف: يتم بيع جزء أو كامل أسهم البنك الحكومي إلى بنك أجنبي أو مؤسسة مالية دولية.

✓ الهدف: جذب رؤوس الأموال، الاستفادة من الخبرات الدولية، وتسريع الإصلاحات.

✓ ملاحظة: هذا الشكل قد يثير تحفظات سياسية بسبب مسألة السيادة الاقتصادية.

7. الخصخصة التدريجية (Gradual Privatization)

✓ التعريف: تتم عملية الخصخصة على مراحل زمنية متعددة، غالبًا لتفادي الآثار الاجتماعية أو السياسية السلبية الناتجة عن الخصخصة المفاجئة.

✓ الهدف: منح الوقت للهيئة التنظيمية والرقابية وإعادة هيكلة البنك قبل انتقاله الكامل للقطاع الخاص

قد تجمع بعض التجارب بين أكثر من شكل في آن واحد، كأن تبدأ بخصخصة جزئية، ثم تتحول إلى خصخصة كلية لاحقًا، ويعتمد اختيار الشكل المناسب على عدة عوامل: الاستقرار السياسي، الوضع المالي للبنك، عمق السوق المالية، البيئة القانونية، ومدى الجاهزية الإداري

ثالثًا: دوافع خصخصة البنوك

تعد خصخصة البنوك من أهم أدوات إصلاح القطاع المصرفي، خصوصًا في الدول التي عانت من ضعف أداء البنوك العمومية، وتراكم المديونية، وضعف التمويل. وتأتي دوافع خصخصة البنوك استجابة لجملة من الاعتبارات التي تتقاطع فيها الضرورات الاقتصادية مع التوجهات السياسية وأهداف التنمية. ويمكن تصنيف هذه الدوافع إلى دوافع اقتصادية، مالية، تنظيمية، وتنموية، كما يلي:

1. تحسين الكفاءة التشغيلية والمالية

- ✓ تعتبر البنوك العمومية، في العديد من الدول، مثقلة بهياكل بيروقراطية ونظم تشغيل غير فعالة.
- ✓ تهدف الخصوصية إلى تحرير البنوك من القيود الإدارية وتحفيزها على العمل وفق منطق الربحية والمنافسة.
- ✓ يُتوقع أن تؤدي الخصوصية إلى تحسين نسب السيولة، زيادة الإنتاجية، وخفض التكاليف.

2. الحد من الأعباء المالية على الدولة

- ✓ غالبًا ما تتكفل الحكومات بتغطية خسائر البنوك العمومية من خلال الدعم المالي المباشر أو إعادة رسميتها، ما يشكل عبئًا على الميزانية العامة.
- ✓ تمثل الخصوصية وسيلة لتخفيف هذا العبء، من خلال تحويل المسؤولية التمويلية إلى القطاع الخاص.

3. تشجيع المنافسة في القطاع المصرفي

- ✓ يؤدي تحرير ملكية البنوك إلى تحفيز بيئة أكثر تنافسية، مما يُجبر البنوك على تحسين خدماتها وتقديم منتجات مالية أكثر تنوعًا وجودة.
- ✓ يُسهّم هذا التنافس في خفض أسعار الفوائد والرسوم البنكية، وتحسين تجربة العملاء.

4. جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

- ✓ تفتح خصوصية البنوك المجال أمام دخول مستثمرين استراتيجيين، خاصة الأجانب، ما يعزز من تدفق رؤوس الأموال ويُسرّع وتيرة التحديث التكنولوجي في القطاع.
- ✓ كما يسمح بجلب الخبرات الإدارية وأساليب التسيير الحديثة.

5. تعزيز الشفافية والمساءلة

يفترض أن يؤدي تحول البنك إلى مؤسسة خاصة مدرجة في البورصة إلى رفع مستوى الحوكمة والشفافية في تسيير الأموال العامة والخاصة، نظرًا لخضوعها لرقابة المساهمين والأسواق المالية.

6. توسيع قاعدة الملكية وتعميق سوق المال

من خلال بيع أسهم البنوك العمومية في البورصة، يتم تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار، ما يدعم تنشيط السوق المالية ورفع ثقافة الاستثمار في المجتمع.

7. التوافق مع برامج الإصلاح الاقتصادي الدولية

تندرج الخصوصية غالبًا ضمن برامج الإصلاح المهيكل التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، كشرط لتحسين الدعم المالي أو تحرير الاقتصاد.

8. إعادة هيكلة القطاع البنكي المتعثر

في بعض الدول، جاءت الخصوصية كاستجابة لأزمة مصرفية خانقة، بهدف إعادة رسملة البنوك، تنظيف ميزانياتها، وضمان استمراريتها في تمويل الاقتصاد.

9. تحسين جودة الخدمات المصرفية

الخصوصية تحفز البنوك على اعتماد التكنولوجيا الحديثة، تطوير المنتجات البنكية، وتحسين العلاقات مع الزبائن، بما يتماشى مع متطلبات السوق المفتوحة.

10. التحول نحو اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة

تمثل خصوصية البنوك خطوة على طريق التحرر التدريجي من الاقتصاد الموجه، وتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك للنمو والتنمية.

تتعدد دوافع خصوصية البنوك بتعدد السياقات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدول، إلا أن القاسم المشترك بينها هو الرغبة في بناء قطاع مصرفي فعال، شفاف، وقادر على دعم الديناميكية الاقتصادية والتنمية.

رابعاً: مراحل خوصصة البنوك

تمر عملية خوصصة البنوك بعدد من المراحل الفنية والقانونية والإدارية المتكاملة، تهدف إلى ضمان الانتقال السلس من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، مع الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي وضمان شفافية العملية. تختلف التفاصيل الدقيقة بحسب السياق الوطني، لكن يمكن تلخيص المراحل الأساسية فيما يلي:

1. مرحلة التشخيص والتقييم الأولي

تتضمن تقييم شامل لأداء البنك المراد خوصصته، من حيث:

✓ الوضع المالي (الأصول، الديون، السيولة).

✓ الهيكل الإداري والموارد البشرية.

✓ الامتثال التنظيمي والمخاطر المحتملة.

يُعد هذا التشخيص ضرورياً لتحديد مدى جاهزية البنك للخوصصة.

2. مرحلة اتخاذ القرار السياسي والقانوني

يصدر قرار حكومي أو قانوني رسمي يقضي بخوصصة البنك، يُحدد فيه:

✓ نسبة الخوصصة جزئية أو كلية.

✓ الجهة المكلفة بالإشراف على العملية.

✓ الشكل الذي ستخذه الخوصصة (بيع مباشر، طرح في البورصة...).

يتم أيضاً إعداد الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم العملية.

3. مرحلة إعادة الهيكلة الداخلية

تهدف إلى تهيئة البنك لجعله أكثر جاذبية للمستثمرين عبر:

✓ تسوية الديون المتعثرة.

- ✓ إعادة تنظيم الفروع والموارد البشرية.
- ✓ تحديث أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبة.
- ✓ أحياناً، فصل الأنشطة غير المصرفية أو الأصول غير المنتجة.

4. مرحلة التقييم المالي وتحديد القيمة السوقية

يتم الاستعانة بخبراء ماليين أو بنوك استثمارية لتحديد القيمة العادلة للبنك، وفق معايير معترف بها دولياً، مثل:

- ✓ طريقة التدفقات النقدية المخصومة (DCF).
- ✓ طريقة المقارنة السوقية.
- ✓ تحليل صافي الأصول.

تهدف هذه المرحلة إلى ضمان عدالة السعر وشفافية البيع.

5. مرحلة اختيار أسلوب الخصخصة والمستثمرين

تُحدّد الآلية المناسبة للخصخصة، مثل:

- ✓ البيع المباشر لمستثمر استراتيجي.
- ✓ الطرح في البورصة.
- ✓ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يتم أيضاً فتح باب العروض أمام المستثمرين المهتمين وتقييمهم بناءً على:

- ✓ الجدارة المالية.
- ✓ الخبرة المصرفية.
- ✓ خطط التطوير المقترحة.

6. مرحلة التفاوض والتعاقد

تبدأ المفاوضات حول الشروط النهائية للبيع، بما يشمل:

✓ السعر، نسب الحصص، شروط الدفع.

✓ الضمانات القانونية.

✓ الالتزامات المتعلقة بالعمالة واستمرارية النشاط.

يتم توقيع عقد البيع أو اتفاقية الشراكة بعد موافقة الجهات التنظيمية.

7. مرحلة التحويل والتنفيذ

✓ يتم تنفيذ التحويل الرسمي للملكية إلى الطرف الخاص.

✓ تشمل هذه المرحلة:

✓ تسجيل العملية قانونيًا.

✓ تحديث سجلات الأسهم.

✓ تعديل الهيكل الإداري للبنك.

✓ تنفيذ أي التزامات تم الاتفاق عليها.

8. مرحلة المتابعة والتقييم (Post-Privatization Monitoring)

تقوم الجهات الرقابية بمتابعة الأداء الجديد للبنك لضمان:

✓ التزام المستثمر بشروط العقد.

✓ المحافظة على استقرار البنك والنظام المالي.

✓ تقييم آثار الخوصصة على الأداء المالي والخدمات المصرفية.

إن نجاح خوصصة البنوك لا يعتمد فقط على بيع الأصول، بل على إدارة دقيقة للمراحل الانتقالية، وضمان الشفافية، واختيار المستثمر المناسب، مع الإبقاء على دور الدولة كمنظم ورقيب.

خامسًا: مزايا خوصصة البنوك

تُعد خوصصة البنوك إحدى أهم أدوات الإصلاح المالي في العديد من الدول، خصوصًا تلك التي تعاني من ضعف الأداء المصرفي وارتفاع عبء التسيير العمومي. وقد أظهرت التجارب المقارنة أن خوصصة البنوك تنطوي على جملة من المزايا الاقتصادية، المالية، والإدارية، يمكن تفصيلها كما يلي:

1. تحسين الكفاءة التشغيلية

عندما تنتقل البنوك إلى القطاع الخاص، تُدار وفق منطق الفعالية الاقتصادية والربحية، ما يدفع إلى:

✓ ترشيد التكاليف.

✓ تحسين استغلال الموارد.

✓ رفع إنتاجية العاملين.

2. تحفيز المنافسة في القطاع المصرفي

تؤدي خوصصة البنوك إلى كسر احتكار القطاع العام، مما يشجع على تقديم خدمات أفضل، بأسعار تنافسية، ويعزز الابتكار في المنتجات البنكية.

3. رفع جودة الخدمات المصرفية

المؤسسات الخاصة تُعطي أهمية أكبر لرضا الزبائن، مما يدفعها لتحديث خدماتها، وتحسين التعامل مع الجمهور، وتبني التكنولوجيا المالية (FinTech).

4. جذب رؤوس الأموال والاستثمارات

تساهم خوصصة البنوك، خاصة عند فتحها أمام المستثمرين الأجانب، في جلب رأس المال الأجنبي المباشر، الذي يُستخدم لتطوير البنية التحتية البنكية.

5. تخفيف الأعباء على الخزينة العامة

لم تعد الدولة مطالبة بتحمل خسائر البنوك أو تمويلها عند تعثرها، مما يسمح بتوجيه الموارد نحو قطاعات أخرى ذات أولوية (كالصحة والتعليم).

6. نقل التكنولوجيا والخبرة

الخصوصية، خاصة إذا تمت عبر مستثمرين استراتيجيين، تُمكن من نقل المعرفة الإدارية، والأنظمة البنكية الحديثة، إلى السوق المحلي.

7. زيادة الإيرادات العامة عبر عملية البيع

تحقق الدولة عائدات مالية مباشرة من عملية بيع الأسهم أو الأصول، يمكن استخدامها في تمويل مشاريع تنموية أو دعم ميزانية الدولة.

8. توسيع قاعدة الملكية وتنشيط سوق المال

عند خصوصية البنوك عبر البورصة، يُتاح للمواطنين والشركات المشاركة في رأس المال، مما يُعزز ثقافة الادخار والاستثمار.

9. رفع مستوى الشفافية والحوكمة

تخضع البنوك الخاصة لمتطلبات الحوكمة والمساءلة، سواء أمام المساهمين أو سلطات الرقابة، وهو ما يحد من الفساد وسوء التسيير.

10. تعزيز قدرة البنك على التوسع الإقليمي والدولي

البنوك الخاصة تتمتع بمرونة أكبر للتوسع خارج الحدود، سواء من خلال افتتاح فروع في الخارج أو عقد شراكات إقليمية، بما يُعزز مكانة القطاع البنكي الوطني.

تعكس مزايا خصوصية البنوك تحولاً استراتيجياً نحو فعالية أكبر في الأداء المالي، لكن نجاحها مرهون بإطار قانوني وتنظيمي واضح، وبمرافقة الدولة عبر آليات الرقابة والمتابعة.

المحاضرة الخامسة :لجنة بازل

أولاً: ماهي لجنة بازل؟

لجنة بازل هي هيئة دولية تأسست سنة 1974 من طرف بنك التسويات الدولية (BIS) ، وتضم بنوكاً مركزية وسلطات رقابية من أكثر من 28 دولة (منها فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة...).

هدفها الرئيسي هو تعزيز الإشراف المصرفي العالمي من خلال إصدار مقررات تنظيمية ومعايير تهدف إلى تقوية صلابة البنوك ومثانة النظام المالي العالمي.

ثانياً: دوافع إنشاء لجنة بازل

جاء إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية استجابة لجملة من التحولات والتحديات التي عرفها النظام المالي الدولي، خاصة مع تكرار الأزمات المصرفية وعدم استقرار البنوك ذات النشاط الدولي، كما هو الحال في انهيار بعض البنوك الكبرى خلال سبعينيات القرن الماضي، مما أبرز الحاجة إلى تنسيق دولي فعال للرقابة المصرفية. وقد ساهم التوسع المتزايد للنشاط البنكي عبر الحدود الوطنية في تعقيد مهام الرقابة وتباين الأطر التنظيمية بين الدول، الأمر الذي استدعى وضع حد أدنى من المعايير الرقابية الموحدة، لا سيما فيما يتعلق بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر. كما هدفت لجنة بازل إلى حماية أموال المودعين وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي، والحد من المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها، إلى جانب تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين السلطات الرقابية الوطنية، بما يضمن دعم الاستقرار المالي العالمي وتقليل احتمالات انتقال الأزمات بين الدول.

ثالثاً: مقررات لجنة بازل – نظرة شاملة

جدول رقم 3: المقارنة بين بازل 1، 2، 3

الهدف الرئيسي	التاريخ	الإصدار
وضع معيار رأسمالي موحد لتغطية المخاطر الائتمانية	1988	بازل I
تحسين تقييم المخاطر عبر ثلاث ركائز شاملة	2004	بازل II

الهدف الرئيسي التاريخ الإصدار

تعزيز صلاية البنوك بعد الأزمة المالية العالمية 2010-2017 بازل III

المصدر: من اعداد الباحثة

1. بازل " (1988) I بازل رأس المال الأساسي "

في ظل تنامي المخاطر المصرفية وتزايد العولمة المالية خلال الثمانينيات، برزت الحاجة إلى معايير دولية موحدة لضمان سلامة القطاع المصرفي. وفي هذا الإطار، أصدر لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision) في سنة 1988 أول اتفاق دولي تحت عنوان: الاتفاقية الموحدة لقياس كفاية رأس المال ومعايير رأس المال الأساسية للبنوك" والذي يُعرف اختصارًا بـ بازل I.

1. أهم محاور بازل " – I رأس المال الأساسي "

ركزت هذه الاتفاقية على وضع حد أدنى لرأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك لمقابلة المخاطر التي تتعرض لها، وخاصة المخاطر الائتمانية. وقد جاءت أبرز مضامينه كما يلي:

2. مفهوم كفاية رأس المال: (Capital Adequacy)

✓ يُقصد به نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

✓ الهدف هو التأكد من أن لدى البنك قاعدة رأسمالية كافية لمواجهة أي خسائر غير متوقعة.

3. الحد الأدنى للنسبة المطلوبة:

حددت الاتفاقية الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بـ 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

4. مكونات رأس المال المصرفي: (Tier 1 & Tier 2)

✓ Tier 1: رأس المال الأساسي (المدفوع + الاحتياطيات).

✓ Tier 2: رأس المال المساند (مثل الديون الثانوية والمخصصات العامة).

✓ كان يُشترط أن لا تقل نسبة رأس المال الأساسي (Tier 1) عن 4% من إجمالي الأصول المرجحة.

5. تصنيف الأصول حسب درجة المخاطر:

تم تصنيف الأصول وفقًا لأربعة مستويات للمخاطر:

✓ 0% مثل السندات الحكومية.

✓ 20% الودائع لدى البنوك.

✓ 50% القروض السكنية.

✓ 100% القروض التجارية.

ويتم ضرب كل أصل في معامل الخطر للحصول على "الأصول المرجحة بالمخاطر".

6. الأهداف الرئيسية من بازل

✓ تعزيز استقرار القطاع المصرفي العالمي.

✓ ضمان العدالة في التنافس بين البنوك دوليًا.

✓ خلق نظام رقابي دولي موحد لمراقبة الملاءة المالية للبنوك.

7. الانتقادات الموجهة لبازل

رغم دوره التأسيسي، فقد وُجهت له عدة ملاحظات:

✓ ركز بشكل مفرط على المخاطر الائتمانية فقط وأغفل باقي أنواع المخاطر (مثل السوق والتشغيل).

✓ اعتمد على نظام مخاطر نمطي/ثابت لا يعكس واقع المخاطر الفعلية للبنوك.

✓ لم يشجع البنوك على تحسين إدارة المخاطر الداخلية.

مثلت اتفاقية بازل حجر الأساس في بناء نظام رقابي دولي مشترك لكفاية رأس المال المصرفي، رغم محدوديتها، إذ مهدت الطريق للتطورات التنظيمية التي تلتها في إطار تعزيز الاستقرار المالي العالمي.

2. بازل II 2004

بعد تطبيق اتفاقية بازل (1988) I ، ظهرت العديد من الانتقادات التي ركزت على تبسيط المعايير وعدم تغطيتها الكاملة للمخاطر المصرفية. كما أن التطور السريع في الأسواق المالية، وزيادة تعقيد الأدوات المالية، أظهر الحاجة إلى إطار رقابي أكثر دقة وشمولاً، وفي هذا السياق، أطلقت لجنة بازل للرقابة المصرفية اتفاقاً جديداً في عام 2004 تحت عنوان: الاتفاقية الجديدة لكفاية رأس المال – بازل II والتي هدفت إلى تحسين العلاقة بين رأس المال والمخاطر الفعلية للبنك، واعتماد آليات أكثر تطوراً لتقييم المخاطر والإشراف.

❖ الإطار العام لبازل – II ثلاث ركائز رئيسية

يرتكز نظام بازل II على ثلاث ركائز مترابطة تمثل أساس الرقابة الحديثة على البنوك:

الركيزة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (Minimum Capital Requirements)

توسعت لتشمل 3 أنواع رئيسية من المخاطر:

✓ المخاطر الائتمانية (Credit Risk)

✓ مخاطر السوق (Market Risk)

✓ مخاطر التشغيل (Operational Risk)

أُتيح للبنوك اختيار أحد المنهجين:

✓ النهج المعياري: (Standardized Approach) شبيه بما ورد في بازل I لكن أكثر تفصيلاً.

✓ النهج الداخلي: (Internal Ratings-Based – IRB) يعتمد على تقييم داخلي أكثر دقة، بموافقة الجهة الرقابية.

الركيزة الثانية: المراجعة الرقابية (Supervisory Review Process)

✓ تمنح للجهة الرقابية صلاحيات أوسع لتقييم قدرة البنك على مواجهة المخاطر، وضمان أن لديه رأس مال كافٍ بما يتجاوز الحد الأدنى إن لزم.

✓ تُلزم البنوك بتطوير نظم إدارة مخاطر داخلية قوية، وتقديم تقارير شاملة للسلطات الرقابية.

الركيزة الثالثة: الانضباط السوقي (Market Discipline)

تهدف إلى تعزيز شفافية البنوك وإفصاحها الطوعي، من خلال:

- ✓ نشر معلومات دورية عن وضعها المالي، ومستوى المخاطر، وهيكل رأس المال.
- ✓ تمكين أصحاب المصلحة (مستثمرين، مودعين، محللين...) من تقييم أداء البنك بشكل أفضل.

❖ أهداف بازل II

- ✓ تحسين تطابق رأس المال مع درجة المخاطر الفعلية التي تواجهها البنوك.
- ✓ تشجيع البنوك على بناء نظم تقييم مخاطر دقيقة وفعالة.
- ✓ تعزيز الشفافية والثقة في النظام المصرفي.
- ✓ دعم التنافس العادل بين البنوك على المستوى الدولي.

❖ الانتقادات والملاحظات

رغم التحسن الواضح مقارنة ببازل I ، إلا أن بازل II واجهت عدة تحديات:

- ✓ تعقيد كبير في التطبيق، خصوصًا بالنسبة للبنوك في الدول النامية.
 - ✓ اعتماد مفرط على النماذج الداخلية، مما قد يؤدي إلى التقليل من بعض المخاطر.
 - ✓ لم تكن كافية لمنع أو التنبؤ بالأزمة المالية العالمية لعام 2008.
- أدت الأزمة المالية لعام 2008 إلى الكشف عن ضعف قدرة البنوك – حتى في ظل تطبيق بازل II – على امتصاص الصدمات. وقد دفعت هذه الأزمة إلى تطوير اتفاقية بازل (2010) III التي ركزت على رأس المال الجيد، والسيولة، والمخاطر النظامية.

تمثل اتفاقية بازل II نقلة نوعية في الرقابة المصرفية، حيث تجاوزت المقاربة البسيطة لرأس المال إلى مقاربة شاملة تستند إلى تقييم المخاطر الداخلية، وتدخل السلطات الرقابية، والانضباط السوقي. ومع ذلك، أثبتت الأزمة المالية أن دقة النماذج وحدها لا تكفي، ما تطلب قواعد أكثر صرامة لاحقاً.

3. بازل": (2010–2017) III إصلاح بعد الأزمة"

جاءت اتفاقية بازل III كرد فعل مباشر للأزمة المالية العالمية لعام 2008، التي أظهرت فشل بازل II في تحقيق الاستقرار المالي وحماية النظام المصرفي العالمي من الانهيار، رغم تطورها التقني. وقد انطلقت لجنة بازل للرقابة المصرفية في تطوير بازل III بداية من عام 2010، وتم تطبيقها تدريجياً حتى 2017. يهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية، وضمان استدامة النظام المصرفي عبر تحسين جودة رأس المال، وتعزيز السيولة، وتقليل الرفع المالي المفرط.

❖ ثانياً: أبرز محاور بازل III

1. تحسين جودة رأس المال

شدّدت بازل III على أن يكون رأس المال الذي تعتمد عليه البنوك لمواجهة المخاطر من الدرجة الأولى (Tier 1)، أي:

✓ رأس المال المدفوع بالكامل.

✓ الأرباح المحتجزة.

✓ مع تقليص الاعتماد على رأس المال من الدرجة الثانية. (Tier 2)

رفعت النسبة الدنيا لرأس المال الأساسي الصلب (CET1) إلى 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر (بدل 2% سابقاً).

2. إضافة مصدّات رأس مالية (Capital Buffers)

✓ Buffer رأس المال التحوّطي: (Capital Conservation Buffer) بنسبة 2.5% تُضاف فوق

الحد الأدنى لكفاية رأس المال.

✓ Buffer رأس المال المضاد للتقلبات الدورية: (Countercyclical Buffer) من 0% إلى 2.5% حسب الدورة الاقتصادية لكل بلد.

الهدف: تكوين احتياطات رأسمالية خلال الفترات الجيدة لاستخدامها عند الأزمات.

3. إدخال نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio)

✓ وُضعت حدود على نسبة الاقتراض مقارنة برأس المال لتقليل الاعتماد المفرط على الديون.
✓ النسبة الأدنى: 3.0%

4. نسب السيولة (Liquidity Standards)

بازل III أدرج معيارين جديدين لضمان توفر السيولة في البنوك:

✓ نسبة تغطية السيولة: (LCR)

البنك يجب أن يحتفظ بأصول سائلة عالية الجودة تغطي احتياجاته التمويلية لـ 30 يومًا قادمة.

✓ نسبة صافي التمويل المستقر: (NSFR)

تهدف إلى ضمان أن البنوك تمول أصولها على المدى الطويل بموارد تمويل مستقرة.

5. الرقابة على المخاطر النظامية والمؤسسات "الأكبر من أن تفشل"

فرضت بازل III متطلبات إضافية على البنوك ذات الأهمية النظامية (G-SIBs) ، تشمل:

✓ مزيداً من رأس المال الاحتياطي.

✓ خطط لفك الارتباط تدريجياً مع الدولة في حالة الأزمات.

❖ أهداف بازل III

✓ تعزيز مرونة البنوك أمام الأزمات المفاجئة.

✓ تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات.

✓ تقليص الاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل.

✓ استعادة ثقة الأسواق في النظام المالي.

❖ التحديات والانتقادات

✓ كلفة الامتثال المرتفعة، خصوصًا على البنوك الصغيرة والمتوسطة.

✓ تعقيد المعايير مقارنة بالإصدارات السابقة.

✓ صعوبة التطبيق في الأسواق الناشئة التي تعاني من ضعف في البنية الرقابية أو السيولة.

❖ التطبيق المرحلي من 2010-2017.

بدأت البنوك في تبني بازل III تدريجيًا وفقًا لجدول زمني معتمد، على أن يتم التطبيق الكامل بحلول عام 2019، مع بعض التمديدات بسبب جائحة كوفيد لاحقًا.

تمثل بازل III تحولًا جذريًا نحو نظام رقابي أكثر صرامة وشمولًا، يركز على جودة رأس المال، التحكم في الرفع المالي، وضمان السيولة الكافية، مع إعطاء أهمية كبرى لاستقرار النظام المصرفي ككل، وليس فقط المؤسسات الفردية.

❖ أهمية تطبيق مقررات بازل في الدول النامية

تمثل مقررات لجنة بازل (I)، II، III مجموعة من المبادئ والمعايير الدولية الهادفة إلى تعزيز سلامة النظام المصرفي العالمي. ورغم أن هذه المعايير وُضعت بالأساس لتُطبّق على البنوك الدولية، إلا أن تطبيقها في الدول النامية أصبح ضرورة ملحة بفعل الانفتاح المالي، وتزايد الروابط مع الأسواق العالمية، وكثرة الأزمات المصرفية في هذه الدول.

➤ تعزيز استقرار النظام المصرفي المحلي

✓ تساعد مقررات بازل على تعزيز ملاءة البنوك ومقاومتها للصدمات المالية.

✓ تحمي الأنظمة البنكية الهشة من الانهيار، خاصة في ظل ضعف الرقابة المحلية أو غياب شبكات الأمان المالي.

✓ تحدّد من مخاطر الإفلاس البنكي الناتجة عن سوء التسيير أو تراكم القروض المتعثرة.

➤ بناء ثقة المستثمرين والمودعين

✓ يعزّز الالتزام بالمعايير الدولية من ثقة المستثمرين الأجانب في البيئة المالية للدول النامية.

✓ كما يطمئن المودعين على سلامة أموالهم، ما يدعم الاستقرار الداخلي ويقلّص من ظاهرة سحب الودائع في الأزمات.

➤ تحسين جودة الرقابة المصرفية

✓ تساهم بازل في إرساء نظم رقابية حديثة، تعتمد على تقييم المخاطر وليس فقط الامتثال الشكلي.

✓ ترفع من كفاءة البنوك المركزية وسلطات الإشراف في رصد ومتابعة أداء البنوك.

✓ تعزز الشفافية والإفصاح، ما يُمكن من اتخاذ قرارات استباقية.

➤ دعم الاندماج في النظام المالي العالمي

• يُعد الالتزام بمقررات بازل شرطاً أساسياً لانضمام البنوك إلى الأسواق المالية الدولية، والمؤسسات المانحة، وشبكات البنوك المراسلة.

• كما يعزز قدرة الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في القطاع المالي.

➤ تحسين الحوكمة في المؤسسات البنكية

تفرض بازل على البنوك تطوير سياسات داخلية صارمة لإدارة المخاطر، مما:

✓ يقلل من تدخل الدولة السياسي في منح القروض.

✓ يحسن من المساءلة والرقابة الذاتية في إدارة البنوك.

✓ يعزز الالتزام بأخلاقيات العمل البنكي.

➤ الوقاية من الأزمات المالية و انتقال العدوى

✓ تساعد مقررات بازل، خاصة بازل III ، على منع انتقال العدوى من الأسواق العالمية إلى الأنظمة المحلية الضعيفة.

✓ من خلال رفع نسب السيولة والاحتياطيات الرأسمالية، تكون البنوك أكثر قدرة على امتصاص الأزمات.

➤ تطوير البنية التحتية للقطاع المالي

يتطلب تطبيق بازل تحديث أنظمة المعلومات، تدريب الكوادر، ورفع مستوى التكنولوجيا البنكية، مما يؤدي إلى:

✓ عصنة القطاع المالي.

✓ خلق فرص عمل عالية الكفاءة.

✓ نقل الخبرات الدولية.

➤ دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل

✓ بنوك أكثر استقراراً يعني نظاماً مالياً أكثر قدرة على تمويل الاقتصاد.

✓ يؤدي ذلك إلى تحفيز الاستثمار والإنتاج والتشغيل، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

إنّ تطبيق مقررات بازل في الدول النامية لم يعد خياراً بل ضرورة، ليس فقط لحماية أنظمتها المالية من الانهيار، بل أيضاً للاندماج بثقة في الاقتصاد العالمي.

لكن نجاح هذا التطبيق يظل مرهوناً بوجود إرادة سياسية، كفاءات بشرية، وبنية تحتية تنظيمية وتقنية قوية.

رابعا: تطبيق مقررات بازل في الجزائر

سعت الجزائر، منذ بداية الألفية الثالثة، إلى إصلاح منظومتها المصرفية بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية وانفتاحها الجزئي على النظام المالي الدولي. وفي هذا السياق، بدأت بنك الجزائر يتجه تدريجياً

نحو تبني مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، إدارة المخاطر، والشفافية، وذلك رغم مجموعة من التحديات البنيوية والتقنية.

1. مراحل تطبيق مقررات بازل في الجزائر

➤ بداية التكيّف مع بازل I منذ 2004 تقريبًا

✓ أصدر بنك الجزائر تعليمات للبنوك لاحتساب كفاية رأس المال وفقًا لمتطلبات بازل I ، أي بنسبة لا تقل عن 8% من الأصول المرجّحة بالمخاطر.

✓ تم اعتماد تصنيف الأصول حسب المخاطر الائتمانية، دون إدماج باقي أنواع المخاطر.

➤ التوجّه نحو بازل II جزئيًا بعد 2010:

تم إدراج بعض جوانب الركيزة الأولى لبازل II ، مثل:

✓ اعتماد تصنيفات ائتمانية.

✓ تطوير أدوات قياس المخاطر.

مع ذلك، لم يتم تطبيق الركيزتين الثانية والثالثة بشكل كامل، خصوصًا أن نظام الرقابة البنكي الجزائري لا يزال يعتمد إلى حد كبير على المراقبة التقليدية.

➤ بازل III تطبيق جزئي وتحفظ واضح

✓ لم تعتمد الجزائر رسميًا جميع متطلبات بازل III ، خاصة ما يتعلق بـ:

- مصدّات رأس المال (buffers).

- نسب السيولة (LCR) و (NSFR).

- الرافعة المالية.

✓ رغم ذلك، تم اتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية لتعزيز السيولة والرقابة بعد أزمة أسعار النفط (2014) وجائحة كوفيد (2020).

2. التحديات التي تواجه تطبيق بازل في الجزائر

- ✓ ضعف البنية التحتية البنكية والمعلوماتية.
- ✓ هيمنة البنوك العمومية، التي ما تزال تتبع أنماط تسيير تقليدية وتفتقر للمرونة.
- ✓ نقص الكفاءات المتخصصة في إدارة المخاطر والامتثال.
- ✓ ضعف سوق الرساميل، مما يصعب من تمويل رأس المال الإضافي للبنوك.
- ✓ محدودية استقلالية البنك المركزي في فرض المعايير الرقابية بشكل صارم.
- ✓ الاقتصاد الموازي الكبير، والذي يعقد مهمة التقييم الفعلي للمخاطر.

3. مقترحات لتعزيز تطبيق بازل في الجزائر

- ✓ تكوين وتدريب الموارد البشرية البنكية والرقابية.
 - ✓ تحسين أنظمة المعلومات البنكية وربط البنوك بالبنك المركزي إلكترونياً.
 - ✓ إصلاح شامل لنظام الحوكمة في البنوك العمومية.
 - ✓ تعزيز استقلالية بنك الجزائر وتقوية صلاحياته الرقابية.
 - ✓ إدماج تدريجي لمبادئ بازل III مع مراعاة خصوصية السوق المحلية.
- لا يزال تطبيق مقررات بازل في الجزائر جزئياً ومتدرجاً، ويواجه تحديات كبيرة تعكس طبيعة النظام المصرفي المحلي. ومع ذلك، فإن تحقيق الاستقرار المالي والانفتاح على الأسواق الدولية يمرّ حتماً عبر تبني نهج تدريجي لتطبيق المعايير الدولية، مع التركيز على بناء القدرات الوطنية والرقابة الفعالة.

المحاضرة السادسة: حوكمة البنوك

أولاً: تعريف حوكمة البنوك

"مجموعة من القواعد، الآليات، والعمليات التي تُدار بها البنوك وتُراقب لضمان التوازن بين مصالح الأطراف المعنية: المساهمين، الإدارة، العملاء، الموظفين، والهيئات الرقابية".

☞ وتعني أيضاً:

تطبيق مبادئ الشفافية، المساءلة، الكفاءة، والرقابة في إدارة المؤسسات المصرفية.

ثانياً: أهداف حوكمة البنوك

1. تعزيز الشفافية في اتخاذ القرار داخل البنك.
2. ضمان فعالية الرقابة الداخلية والخارجية على العمليات البنكية.
3. حماية حقوق المودعين والمساهمين.
4. الحد من تعارض المصالح بين الإدارة والملاك.
5. تعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر النظامية.
6. ضمان الامتثال للقوانين والتوصيات الدولية (ك بازل. III).

ثالثاً: عناصر حوكمة البنوك

جدول رقم 3: عناصر حوكمة البنوك

الشرح	العنصر
يتولى وضع الاستراتيجية العامة والإشراف على الإدارة التنفيذية. يجب أن يتمتع بالاستقلالية والكفاءة.	مجلس الإدارة

الشرح	العنصر
مثل لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة المكافآت. تراقب الأداء وتضمن الانضباط.	اللجان المتخصصة
تنفيذ السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة مع احترام الرقابة الداخلية.	الإدارة التنفيذية
نشر معلومات مالية ومحاسبية دقيقة بانتظام.	الإفصاح والشفافية
أنظمة داخلية لكشف الأخطاء، ومدققون خارجيون مستقلون لضمان النزاهة.	الرقابة الداخلية والخارجية
التأكد من مطابقة نشاط البنك للقوانين، المعايير الدولية، ومتطلبات بنك الجزائر أو الجهة الرقابية.	الامتثال القانوني

المصدر: من اعداد الباحث

رابعاً: مبادئ الحوكمة الجيدة

1. الوضوح في توزيع المسؤوليات
2. الاستقلالية في اتخاذ القرار
3. فعالية الرقابة الداخلية
4. تجنب تضارب المصالح
5. الشفافية في التقارير والمعلومات
6. المساءلة عن القرارات المالية والإدارية
7. حماية حقوق المودعين والمستثمرين

خامساً: أهمية حوكمة البنوك

1. للقطاع البنكي:

- ✓ تمنع القرارات الانفرادية الخاطئة.
- ✓ تقلل من القروض الرديئة والمخاطر التشغيلية.
- ✓ تضمن استقرار البنك على المدى الطويل.

2. للاقتصاد الكلي:

- ✓ البنوك المحكومة جيداً تموّل الاقتصاد بشكل فعال.
- ✓ تقي من الأزمات المالية الناجمة عن الفساد أو سوء الإدارة.
- ✓ تعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

3. بعد الأزمات:

- ✓ فشل حوكمة البنوك كان سبباً في أزمة الرهن العقاري 2008.
- ✓ الدول بدأت تُلزم البنوك بتطبيق قواعد صارمة للحكم الرشيد.

سادساً: معايير دولية لحوكمة البنوك

جدول رقم 4: معايير دولية لحوكمة البنوك

المعيار	الجهة الصادرة
مبادئ OECD لحوكمة المؤسسات	منظمة التعاون والتنمية
لجنة بازل للرقابة المصرفية المبادئ الأساسية للإشراف البنكي	
إرشادات G20 حول الحوكمة	مجموعة العشرين

الجهة الصادرة المعيار

خاصة في البلدان النامية تقارير البنك الدولي

المصدر: من اعداد الباحثة

سابعاً: تحديات تطبيق الحوكمة في الدول النامية (مثال: الجزائر)

1. ضعف استقلالية مجالس الإدارة

2. التداخل بين المصالح السياسية والمالية

3. قلة الكفاءات المؤهلة في الرقابة والمحاسبة

4. غياب الشفافية في نشر البيانات

5. ضعف أنظمة المعلومات والرقمنة

6. ثقافة تنظيمية مقاومة للتغيير

ثامناً: حوكمة البنوك في الجزائر – الواقع والمطلوب

الوضع الحالي:

1. معظم البنوك الجزائرية عمومية.

2. تُدار بنمط بيروقراطي، وتخضع لتأثير سياسي كبير.

3. هناك تعليمات من بنك الجزائر لتحسين الرقابة، لكنها تبقى محدودة من حيث التطبيق.

المطلوب:

1. دعم استقلالية مجلس الإدارة.

2. إنشاء لجان تدقيق فعالة ومستقلة.

3. تعزيز الشفافية في التقارير البنكية.

4. تطوير نظام رقابي حديث باستخدام التكنولوجيا.

5. تكييف البنوك مع معايير بازل ومبادئ OECD.

تاسعاً: أمثلة على ضعف الحوكمة البنكية

1. منح قروض بدون ضمانات كافية لأطراف مقربة.
2. تأخير نشر البيانات المالية.
3. تضارب مصالح داخل مجلس الإدارة (عضو يقرر لنفسه أو لأقاربه).
4. التلاعب في نسب السيولة أو كفاية رأس المال.

محاضرة : نظم المعلومات المحاسبية

أولاً: تعريف وخصائص نظم المعلومات المحاسبية

المحاسبة : تُعدّ المحاسبة Accounting من المكونات الرئيسية في أي منشأة من المنشآت المتنوعة؛ لأنها تُشكّل وسيلةً وعاملاً أساسياً للوصول إلى الاستقرار المالي، كما يُساهم عمل المحاسبين في الشركات بتحديد وقياس ثروتها المالية التي تتضمن مُعدّلي السيولة والربح، ومن غير المحاسبة لن تستطيع الشركات اتخاذ القرارات المتنوعة سواءً اليومية (قصيرة الأجل) أو طويلة الأجل. من الممكن تعريف المحاسبة بأنها علم يعتمد على استخدام المعلومات المالية؛ بهدف جمع ومعالجة وتصنيف بيانات الأموال الخاصة بالأفراد والمنشآت.

نظم المعلومات المحاسبية Accounting Information Systems : تُعرف اختصاراً بالحروف (AIS) ، وهي نظم تتحمّل مسؤولية توفير تقارير إحصائية ومالية تساعد في عملية اتخاذ القرارات ذات الطبيعة الإدارية، سواءً داخل المنشأة أو مع المكونات الخارجية التي تتعامل معها، مثل المُستثمرين والدائنين، [٢] وتُعرّف نظم المعلومات المحاسبية بأنها أنظمة مسؤولة عن التقارير المالية الخاصة بأطراف العمل سواءً الخارجية أو الداخلية، من التعريفات الأخرى لنظم المعلومات المحاسبية هي نظم تعالج البيانات الخاصة بالمعاملات المالية؛ بهدف توفير المعلومات إلى الأقسام المعنية بها، وتختلف أنواع هذه النظم نتيجةً للعديد من العوامل، مثل حجم الأعمال، وطبيعة النشاط التجاري، وكمية البيانات، وغيرها من العوامل الأخرى.

خصائص نظم المعلومات المحاسبية: تتميز نظم المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص، وهي

- 1- الاهتمام بتحقيق السرعة والدقة العالية جداً أثناء تنفيذ المعالجة الخاصة بالبيانات المالية.
- 2- تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية في الوقت المناسب؛ من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيارين مجموعة من البدائل المتوفرة.
- 3- توفير المعلومات المناسبة للإدارة؛ من أجل تنفيذ الرقابة والتقييم على كافة النشاطات الاقتصادية الخاصة بالمنشأة.
- 4- تقديم المساعدة للإدارة أثناء تنفيذها وظيفتها تخطيط الأعمال المستقبلية للمنشأة، سواءً أكانت طويلة، أم متوسطة، أم قصيرة الأجل.

5- التميز بالحركة المستمرة؛ بهدف إنجاز المهام وتحقيق الأهداف.

6- توفير درجة كافية من المرونة في هذه النظم؛ مما يساهم بتطويرها والتعديل عليها لتواكب الحاجات والتغيرات المتتالية.

يعتمد تصميم هذه النظم على تقديم خدمات للحاجات والمهام الإدارية المتنوعة، وتظهر أهمية هذا الشيء في الوظائف الإدارية، مثل: اتخاذ القرارات، والرقابة، والتخطيط، والتنسيق بين الأقسام التنظيمية؛ بهدف الوصول إلى أكبر كمية من النفع.

ثانياً: مكونات نظم المعلومات البنكية

جدول رقم 5: مكونات نظم المعلومات البنكية

المكون	الوظيفة
البرمجيات (Software)	مثل الأنظمة المصرفية الأساسية (Core Banking Systems)، وبرمجيات CRM، وإدارة المخاطر.
الأجهزة (Hardware)	السيرفرات، الحواسيب، أجهزة الصراف الآلي (ATM)، أجهزة نقاط البيع (POS)، الشبكات.
قواعد البيانات (Databases)	لتخزين بيانات العملاء، العمليات، الحسابات، والتمويلات.
الإجراءات والمعايير	تنظم كيفية معالجة البيانات، التدقيق، الصلاحيات، والسرية.
المستخدمون	الموظفون والإدارة، العملاء، الجهات الرقابية... كلهم يتفاعلون مع النظام.

المصدر: من أعداد الباحثة

ثالثاً: أهداف نظم المعلومات المصرفية

1. دعم اتخاذ القرار داخل الإدارة العليا.

2. أتمتة العمليات البنكية الروتينية (فتح حساب، تحويل أموال، معالجة قرض...).

3. تحسين خدمة العملاء عبر السرعة والدقة.

4. تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية (تتبع العمليات، كشف التلاعب).

5. تحقيق التوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية (مثل بازل. III)

6. خفض التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية

رابعاً: أنواع نظم المعلومات في البنوك

الجدول رقم 5: أنواع نظم المعلومات في البنوك

النوع	التفسير
نظام المعلومات المحاسبي	يعالج القيود المحاسبية اليومية، الإيرادات، المصروفات، الميزانية.
النظام البنكي المركزي (Core Banking)	يدير كل العمليات اليومية للحسابات، القروض، الإيداعات، التحويلات.
نظام دعم القرار (DSS)	يوفر لوحات قيادة وتقارير تحليلية لمساعدة الإدارة العليا.
نظام إدارة المخاطر والامتثال	يتابع حدود الائتمان، نسب السيولة، مكافحة غسيل الأموال (AML).
نظام إدارة العلاقة مع العملاء (CRM)	يتتبع بيانات العملاء وسلوكهم لتحسين الخدمة وتوجيه العروض.
الخدمات المصرفية الإلكترونية	أنظمة الصراف الآلي، الخدمات عبر الإنترنت، الهاتف المحمول.

المصدر: من اعداد الباحثة

خامساً: وظائف نظم المعلومات المصرفية

الجدول رقم 6: وظائف نظم المعلومات المصرفية

الوظيفة	الشرح
جمع البيانات	...من الفروع، العملاء، العمليات، السوق
معالجة البيانات	تحليل العمليات المالية، تقييم الجدارة الائتمانية، احتساب الفوائد والعمولات.
إنتاج التقارير	تقارير داخلية (للإدارة) وخارجية (للجهات الرقابية، الزبائن)
الربط بين الفروع	التوحيد الفوري للمعلومات بين جميع فروع البنك
تحسين التواصل مع الزبائن	من خلال الخدمات الذاتية وخدمة الزبائن الإلكترونية
الكشف عن الأخطاء أو الغش	عبر خوارزميات تحليل العمليات غير الاعتيادية

المصدر: من اعداد الباحث

المحاضرة الثامنة : الصيرفة والبنوك

أولاً: تعريف الصيرفة الإلكترونية

1. تُعرّف الصيرفة الإلكترونية بأنها تقديم الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال، وخاصة شبكة الإنترنت، بما يسمح للزبائن بإجراء العمليات المصرفية عن بُعد دون الحاجة إلى التوجه إلى الفروع.
2. الصيرفة الإلكترونية هي نظام مصرفي يعتمد على الوسائط الإلكترونية في تنفيذ العمليات المالية، مثل التحويلات، الاستعلام عن الأرصدة، وتسديد الفواتير، على مدار الساعة.
3. يُقصد بالصيرفة الإلكترونية استخدام القنوات الرقمية (الإنترنت، الهاتف المحمول، الصراف الآلي) لتسهيل التفاعل بين البنك والعميل بطريقة سريعة وآمنة.

ثانياً: أنواع الخدمات البنكية الإلكترونية

1. الخدمات البنكية التقليدية

تسهم هذه الخدمات في تجميع المدخرات وتمويل النشاط الاقتصادي، وتشمل:

✓ فتح الحسابات البنكية (جارية، ادخار، لأجل)

✓ قبول الودائع

✓ منح القروض والتسهيلات الائتمانية

✓ خصم الأوراق التجارية

إسهامها: دعم الاستثمار، تمويل المؤسسات والأفراد، وتنشيط الدورة الاقتصادية.

2. خدمات الدفع والتسوية

تهدف إلى تسهيل المبادلات التجارية والمالية، ومن أهمها:

✓ التحويلات البنكية

✓ الشيكات

✓ بطاقات الدفع

✓ أوامر الدفع الإلكترونية

إسهامها: تسريع المعاملات، تقليص التعامل النقدي، وتحسين شفافية المعاملات.

3. الخدمات البنكية الإلكترونية

تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات، مثل:

✓ الصيرفة عبر الإنترنت

✓ الصيرفة عبر الهاتف المحمول

✓ الصراف الآلي

✓ الدفع الإلكتروني

إسهامها: خفض التكاليف، تحسين جودة الخدمة، وتوسيع الشمول المالي.

4. خدمات التمويل والاستثمار

تُعنى بتوظيف الموارد المالية، وتشمل:

✓ تمويل المشاريع

✓ إدارة المحافظ الاستثمارية

✓ الوساطة المالية

✓ الاكتتاب في الأوراق المالية

إسهامها: توجيه المدخرات نحو الاستثمار المنتج وتعزيز النمو الاقتصادي.

5. خدمات الاستشارة والضمان

تقدم دعماً فنياً ومالياً للمتعاملين، مثل:

✓ الاستشارات المالية والمصرفية

✓ خطابات الضمان

✓ الاعتمادات المستندية

إسهامها: دعم التجارة الداخلية والخارجية وتقليل المخاطر.

6. خدمات الصرف والعمليات الدولية

ترتبط بالمعاملات الخارجية، وتشمل:

✓ صرف العملات الأجنبية

✓ تمويل التجارة الخارجية

✓ التحويلات الدولية

إسهامها: تسهيل المبادلات الدولية ودعم الانفتاح الاقتصادي.

ثالثاً: مكونات الصيرفة الإلكترونية

1. البنية التحتية التكنولوجية: مثل الخوادم وشبكات الإنترنت.

2. البرمجيات والتطبيقات الآمنة.

3. أنظمة التحقق وحماية البيانات.

4. واجهات الاستخدام للعملاء.

رابعاً: مزايا الصيرفة الإلكترونية

1. توفير الوقت والجهد للزبائن.

2. خفض التكاليف التشغيلية للبنك.

3. تقديم خدمات على مدار الساعة.
4. توسيع نطاق العملاء الجغرافي.
5. تقليل التعامل بالنقد وتقوية الشمول المالي.

خامساً: مخاطر وتحديات الصيرفة الإلكترونية

رغم ما حققته الصيرفة الإلكترونية من مزايا في تسهيل المعاملات المصرفية وخفض التكاليف وتحسين جودة الخدمات، إلا أنها تواجه جملة من المخاطر والتحديات، أبرزها المخاطر التقنية المتمثلة في الأعطال التقنية، اختراق الأنظمة، والهجمات السيبرانية التي تهدد سرية البيانات المصرفية. كما تبرز المخاطر التشغيلية الناتجة عن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية أو نقص الكفاءات المؤهلة لإدارة الأنظمة الرقمية. وتواجه الصيرفة الإلكترونية كذلك مخاطر قانونية وتنظيمية بسبب عدم كفاية أو حداثة التشريعات المنظمة للمعاملات الإلكترونية، إضافة إلى مخاطر السمعة في حال فقدان ثقة الزبائن نتيجة تسرب المعلومات أو توقف الخدمات. ومن بين التحديات الأخرى ضعف الوعي والثقافة الرقمية لدى بعض المتعاملين، وارتفاع تكاليف الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، فضلاً عن صعوبة تحقيق التوازن بين الابتكار المصرفي وضمان الأمن والاستقرار المالي.

1. الجرائم السيبرانية والقرصنة.
2. ضعف ثقة العملاء في المعاملات الإلكترونية.
3. التكاليف المرتفعة لتأمين الأنظمة.
4. الحاجة إلى تشريعات مواكبة للتطور.

سابعاً: الفرق بين الصيرفة التقليدية والإلكترونية

تختلف الصيرفة التقليدية عن الصيرفة الإلكترونية من حيث أسلوب تقديم الخدمات ووسائل التفاعل مع الزبائن، إذ تعتمد الصيرفة التقليدية أساساً على الفروع البنكية والاتصال المباشر بين البنك والعميل خلال أوقات عمل محددة، في حين تقوم الصيرفة الإلكترونية على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال، خاصة شبكة الإنترنت والهواتف الذكية، لتقديم الخدمات المصرفية عن بُعد وعلى مدار الساعة. كما تتسم الصيرفة التقليدية بارتفاع التكاليف التشغيلية وببطء إنجاز العمليات مقارنة بالصيرفة الإلكترونية التي تتميز بالسرعة، تقليص التكاليف، وتوسيع قاعدة المستفيدين. إضافة إلى ذلك، تواجه الصيرفة التقليدية

مخاطر تشغيلية محدودة نسبياً، بينما تتعرض الصيرفة الإلكترونية لمخاطر تقنية وأمنية أعلى، الأمر الذي يستدعي توفير أنظمة حماية ورقابة متطورة لضمان أمن المعاملات وحماية البيانات المصرفية.

الجدول رقم 7 : الفرق بين الصيرفة الالكترونية والتقليدية

الصيرفة الإلكترونية	الصيرفة التقليدية	وجه المقارنة
عبر الإنترنت والوسائط الرقمية	عبر الفروع البنكية والتعامل المباشر	أسلوب تقديم الخدمة
عن بُعد (المنزل، العمل، الهاتف)	داخل البنك	مكان إنجاز العمليات
متاحة 24/24 ساعة	مقيدة بأوقات العمل الرسمية	الزمن
سريعة وفورية	بطيئة نسبياً	سرعة إنجاز العمليات
منخفضة نسبياً	مرتفعة (فروع، موظفون)	التكاليف التشغيلية
واسع وغير مرتبط بالمكان	محدود جغرافياً	نطاق الاستفادة
مخاطر تقنية وأمن معلومات	مخاطر تشغيلية تقليدية	نوع المخاطر
رقمية وغير مباشرة	مباشرة وشخصية	العلاقة مع الزبون
مرتفع جداً	ضعيف إلى متوسط	الاعتماد على التكنولوجيا

المصدر: من اعداد الباحث

المحاضرة التاسعة : الشمول المالي

أولاً: تعريف الشمول المالي

هو الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء. حيث يمكن الوصول الى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة.

ثانياً: ابعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي الى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول الى التمويل لجميع الاسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والاشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالاضافة الى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء وقديما تم قياس الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية واجهزة الصراف الالي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها بواسطة الاسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولكن توفر الخدمات المالية لا تساوي مفهوم الشمول المالي لأن الفرد قد يستبعد نفسه من الخدمات المالية لأسباب دينية أو ثقافية على الرغم من توفر امكانية الحصول على هذه الخدمات.

ثالثاً: أهمية الشمول المالي:

أن الشمول المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي الى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من اجل الشمول المالي. ومن ثم تم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد لقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية GPFI في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012م على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي .

رابعاً: قياس الشمول المالي: كما تم التوضيح سابقا فهي ثلاثة وهي:

1) سهولة الوصول الى الخدمات المالية .

يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. تتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية ، الفروع واجهزة الصراف الالي.. الخ، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق ب مكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية

مؤشرات قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية

= عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزاة حسب نوع الوحدة الادارية .

= عدد أجهزة الصراف الالي لكل 1000 كيلو متر مربع

= حسابات النقود الالكترونية .

= مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

= النسبة المئوية لاجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل

(2) الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين.

يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة

مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:

= نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم

= نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم

= عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.

= عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد

= عدد معاملات الدفع عبر الهاتف

= نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر

نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت

نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية

نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية

عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع

ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة .

ويمكن استخدام المؤشرات التالية في حالة البلدان الذين لديهم بيانات متوفرة للمؤشرات السابقة :

عدد حسابات الودائع المنتظمة لكل 10.000 بالغ .

عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل 10.000 بالغ

3) تعزيز جودة الخدمات المالية.

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي الى جدول اعمال الدول النامية حيث كان البد من تحسين الوصول الى الخدمات المالية. وبعد الجودة ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالاضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالاضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

مؤشرات بعد الجودة :وهي:

أ= القدرة على تحمل التكاليف :

يقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال:

= معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للاجور .

= متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي

= متوسط تكلفة تحويلات الائتمان

= نسبة العملاء الذين صرحوا بان رسوم المعاملات المالية عالية الثمن.

ب) (لشفافية : يلعب الوصول الى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية. يجب على مقدمي الخدمات المالية أيضا التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وعدم وجود لبس في اللغة. و يمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

= نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي

= وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

ج) الراحة والسهولة : يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية. وذلك من خلال المؤشرات التالية:

= نسبة الافراد الذين ال يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية

= متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

ح) حماية المستهلك : ينظر هذا المؤشر في القوانين والانظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة. وذلك من خلال:

= مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية

= مدى وجود امكانية للجوء الى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى 6 شهور الاخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل

= نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

(د) التثقيف المالي: يقيس هذا المؤشر المعارف الاساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم. وذلك من خالل:

حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية مثل معدل المخاطرة، التضخم والتنوع - .النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا اعداد ميزانية لهم كل شهر.

(هـ) المديونية = السلوك المالي = : تعتبر المديونية سمة هامة للتعامل في النظام المالي. ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة. وذلك من خلال:

نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض

كيفية حل الازمات المالية من قبل الزبائن اما بالاقتراض من الأصدقاء او الاقارب، بيع الأصول ، استخدام وفورات، أو قرض بنكي..

(و) العوائق الائتمانية(: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح ايضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات. وذلك من خلال

= نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات

= نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي

= مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

خامسا: اهداف الشمول المالي

= تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية

= تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم

= تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي

= تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع

= خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي

المحاضرة العاشرة: الأزمة المالية

تعرف الأزمة المالية بأنها تذبذبات تحدث في قيمة واتجاهات المتغيرات الاقتصادية (المالية أو النقدية) من أسعار الأسهم والسندات والأوراق والأدوات المالية الأخرى , وكذلك في الاعتمادات وحجم الائتمان وقيم العملات (معدلات الصرف) . وهنا يختلف هذا التعريف عن تعريف أمة الإنتاج التي طرحها الفكر الاشتراكي كطبيعة ملازمة النظام الرأسمالي. إذ أن أزمة الإنتاج هي أزمة فيض الإنتاج التي تنشأ بسبب ضعف الطلب وتتمثل بشكل كساد اقتصادي يؤدي بالتالي الى انخفاض في العمالة. إن ما نشهده منذ أكثر من خمسون عاما (منذ الحرب العالمية الثانية) هو أزمات ذات طابع مالي ونقدي وقد تكون أزمات الإنتاج التي تؤدي الى الكساد والبطالة هي أحد إفرازاتها.

عادة ما يحتاج تفسير الأزمة الى وقت ليس بالقصير لأن تقدير المظاهر والأسباب الخاصة بالتذبذبات (صعودا أو هبوطا) يستلزم مدة طويلة. ومن المعلوم أن بعض التذبذبات في المتغيرات المالية عند تحليلها في الوضع الاعتيادي (عدم وجود أزمة عنيفة) ينظر لها بكونها ظواهر أو مشكلات اقتصادية فرعية تؤثر فيها عوامل متعددة, وجزء من هذه العوامل تحتوي دوافع متضادة . وعادة ما تكون هذه الدوافع المتضادة مؤثرة في تذبذبات ظرفية تفسر على أنها تذبذبات طبيعية ناجمة عن طبيعة النشاط الحركي اليومي الطبيعي . لكننا نرى أن هذه الدوافع المتضادة في الحقيقة هي مكمّن الأزمة وهي النار الخامدة تحت الرماد وهي بالتالي التي تشعل لهيب الأزمة حال توفر الظروف المبرز لها.

لهذا نرى أن الأزمات تحدث بشكل مفاجئ وقد تكون بشكل زلزال مدوّي تهاوى فيه صروح مالية واقتصادية عملاقة ولا يمكن وضع مقياس لهذا الزلزال كما هو حال مقياس رخر الذي يقيس الزلازل الأرضية. إذ تحدث الأزمة دوما بسرعة أيضا تفوق توقعات المحللين وآراء الخبراء والمتخصصين بحيث تجعلهم قصارى ذات اليد في إخمادها أو السيطرة عليها . ويكون مهدها نار موقدة تحترق بسرعة وتتسارع بشدة وأمام أنظارهم بل في احضنهم (الخبراء والمتخصصين) وهذا ما نشهده دوما في جميع الأزمات الاقتصادية التي برزت خلال الثمانون عاما المنصرمة (منذ أزمة الكساد العظيم 1929).

ومن المؤكد الإشارة الى أن الأزمات عبر تلك السنين حدثت في حوض ومركز أهم الاقتصادات العالمية تقدما وقيادة والتي عمادها فكر اقتصادي متجدد ومتين في نظر مسوقيه وطبيعيُّ برأي معتنقيه . وهذه الاقتصادات

يديرها أكفأ الخبراء وأحذق العلماء والمحللين وأذكي المدراء , فلماذا تحدث وكيف لا يستطيع هؤلاء بكفاءتهم وحذقهم وذكائهم تجاوزها. وقبل الإجابة على هذا السؤال (عند تحليل الأزمة الأخيرة في فصل لاحق) لابد إنصاف القول بأنه لولاهم لشهدنا أضعافا مضاعفا من الأزمات العاصفة ولانهار اقتصاديات العديد من البلدان . ومع هذا فتأثير الأزمات يتعدى قدرات من وصفناهم لشدتها وعظم وطأتها على مساحة واسعة من القطاعات المالية والإنتاجية والتبادلية في الاقتصادات العالمية.

لابد من التذكير أن هناك بعض المشكلات الاقتصادية التي نجد من الضرورة إعطاء مفهوم مبسط عنها وذلك لارتباطها بموضوع الأزمات إن كانت سببا أو مظهرا أو نتيجة لها وهي :

1. التضخم الاقتصادي

يستخدم كمصطلح اقتصادي شائع للتعبير عن أو وصف عدة حالات في الاقتصاد القومي الذي تظهر فيه بواحد ارتفاع مفرط في المستوى العام للأسعار أو ارتفاع الدخل النقدي وليس الحقيقية أو زيادة في المعروض النقدي لا يقابلها زيادة في المعروض السلعي علما انه لا يوجد تعريف متفق عليه للتضخم الاقتصادي.

2. الركود الاقتصادي

مصطلح يراد به تعريف حالة انخفاض النمو الاقتصادي لسوق أو قطاع أو اقتصاد ما ويتمظهر بشكل انخفاض في أسعار السلع لتفوق المعروض على المطلوب منها , وتسريح أو بطالة في القوى العاملة . واحد أهم مؤشرات المبسطة هو أن يكون معدل النمو في الناتج القومي اقل من معدل النمو في السكان .

3. الكساد

هو ركود موسع يشمل معظم أوجه النشاط الاقتصادي ويظهر بشكل انخفاض واسع النطاق في الناتج القومي وكذلك تزايد معدلات البطالة بنسب متصاعدة مع انخفاض في قيمة وحجم الاستثمار وأرباح الشركات . وله من النتائج ما لا يحمد عقباه فهو يؤدي الى تدني وهبوط الإنتاج والأسعار للسلع والأوراق المالية وكذلك العملات , إضافة الى فقدان الكثير من العاملين لوظائفهم . ونتيجة لانخفاض الإنتاج تنخفض الإيرادات وتفلس العديد من الشركات والمصارف وقد تعجز الحكومات عن إصلاح أوضاع الكساد على المدى القصير لأن تجاوز أوضاعه يحتاج الى مدة زمنية طويلة .

ترتيب وتصنيف الأزمات المالية بالرغم من التداخل المعقد بين أشكال الأزمات إلا أنه يمكن وضع تصنيف لها من حيث الشكل (المظهر الاقتصادي) والأسباب والاتجاه في التأثير وبالتالي^٣

أولاً: الأزمة النقدية

وهي الأزمة التي تصيب أسعار الصرف لل عملات , إذ تكون المتغيرات النقدية هي مادة الأزمة وحطها. وتتمثل الأزمة النقدية بشكل تذبذبات حادة في سعر الصرف الأجنبي للعملات , كالأزمة النقدية التي حدثت في أمريكا نهاية ستينات القرن الماضي والتي أدت الى خفض قيمة الدولار وفك ارتباطه مع الذهب عام 1971 وأزمة النقد لدول أوروبا الغربية (1992-1993) . وهنا يمكن تلمس بعض أهم الأشكال للأزمات النقدية حسب اختلاف أسبابها وبالتالي:-

أ- هناك أزمات نقدية تحدث بفعل عمليات التبادل للعملات في سوق الصرف الأجنبي (أسواق العملات). وتتخذ هذه العمليات اتجاهات مضاربة فقد تؤدي هجمات المضاربة على عملة بلد ما الى تخفيض قيمتها بشكل حاد ومفاجئ ولأغراض جني أرباح رأسمالية عالية وسريعة من قبل المضاربين. كما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997. ولا ننسى هناك تصنيف للمستثمرين المضاربين والذي يسمى (المضاربون المتآمرون). وهؤلاء مجموعة من المضاربين (المستثمرين) يتفقون على سياسة معينة يقصدون من خلالها الحصول على أرباح رأسمالية مفاجئة وسريعة من خلال هجمات مضاربة مخفيه ومحكمة الهدف تؤدي الى تذبذبات حادة مقصودة في سعر العملة المستهدفة و هجمات المضاربة هذه تستخدم أيضا في سوق الأوراق المالية .

ب- الأزمات ذات الطابع القديم والتي تسبب بفعل وضع ضوابط متشددة على رأس المال والتي تؤدي الى تخفيض قيمة العملة كما حدث لأزمة الدولار الأمريكي (1968-1971). لكن هذه الأزمة بطيئة الحركة والظهور وتكون تأثيراتها محسوبة ويمكن وضع آليات للحد من أثارها السلبية, وغالبا ما يمكن للاقتصاد استيعابها بآليات التكيف التلقائي.. وهناك أمثلة كثيرة على هذه الأزمات والتي تصنف كمشكلات عابرة مثل التخفيض الإجباري لقيمة الدولار عام 1971 والإيوان الصيني 1994 وتخفيض قيمة الدينار الأردني (مقابل الدولار) عام 1986 نتيجة لقرار السلطات الأردنية بفك الارتباط عن الضفة الغربية.

ج- الأزمات النقدية المرتبطة بثقة المستثمرين في جدارة المعطيات والمؤشرات للمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية لاقتصاد ما أو بيانات ومعلومات عن المراكز المالية للمؤسسات الاقتصادية أو حتى مؤشرات أسواق التداول. من المؤكد أن تزعزع الثقة في مناخ الأسواق المالية والنقدية وجدارة الاقتصاد تؤثر بشكل ضغط سريع

ومفاجئ على القيمة السوقية لأسهم تلك الأسواق وعلى أسعار الصرف لعملات ذلك البلد. وهذا ما نجده متحقق عند الإفصاح عن البيانات الفصلية أو السنوية إن كانت متعلقة بالأوراق المالية أو بمؤشرات الاقتصاد الكلية من نمو ومعدلات البطالة وأسعار الفائدة وغيرها.

هنا لابد من التذكير أن الأزمة النقدية تكون محدودة التأثير إن أصابت عملة بلد واحد فقط وقد يكون مدى تأثيرها الزمني قصير أيضا وآثارها تنعكس على مباشرة على قطاعات ومؤسسات ذلك البلد وقد تنتشر لبلدان أخرى لكن بأثر ضعيف. أما تأثيرها الخارجي المباشر فينعكس على البلدان التي تستورد منها سلعاً لأنه في هذه الحالة ترتفع تكاليف الاستيراد بالنسبة لتلك الدول حسب النظريات التي تربط سعر الصرف ومستوى الصادرات.

وقد يكون التخفيض في قيمة العملة مقصوداً لترتيب آثار إيجابية كالتخفيض في الزيادة المفرطة في سعر العملة لضبط أوضاع تضخمية أو لتسريع النمو أو حتى لزيادة الصادرات.

ويشتد الأثر السلبي إذا ما كانت الانخفاضات لمجموعة من العملات كما حدث في الأزمة النقدية لبلدان أوروبا الغربية (1992-1993).

ثانياً: الأزمة المصرفية

وهي أزمة ترتبط بحجم واتجاه الائتمان المصرفي الداخلي والخارجي وتكون مرهونة بتوقعات المودعين من جهة وقدرة المقترضين من جهة ثانية .

فالمدعون يؤثرون في الأزمات المصرفية باتجاهين هما:-

أ- أن اندفاعهم على سحب ودائعهم المصرفية بناء على توقعاتهم الشخصية (بفعل عوامل نفسية أو تزعم ثقتهم) يؤدي إلى إرباك قدرة المصارف على الإيفاء بالتزاماتها المالية وفي مواعيد الاستحقاق. ويؤدي أيضا إلى تخفيض السيولة المطلوبة ثم إلى تلم الاحتياط النقدي مما يضع المصارف أمام حالة من صعوبة تشكل ضغطاً مالية ينعكس بصورة نقص في السيولة.

ب- قد يتحول المودعون عن مصرف ما لعدة أسباب منها تغيير سعر الفائدة أو وجود فرص إيداع بديلة بسبب المنافسة بين المصارف. ولأن أغلب المصارف تتبنى استراتيجيات مختلفة لتنمية الموارد المالية وجذب المودعين فمنها من ينتهج استراتيجيات المنافسة السعرية التي تتعلق بتخفيض تكلفة الأموال والحد من ارتفاع الفوائد

على القروض الممنوحة من قبل المصارف .أو إستراتيجية المنافسة غير السعرية التي تتمثل في تقديم خدمات تمييزية بأسعار تنافسية للعملاء. أن تحول المودعين عن المصرف يضعه أيضا في موقف صعب يتمثل في خفض السيولة علما أن المصارف كمؤسسات أعمال تعتمد على إدارة الخصوم (الإيداعات) أكثر من اعتمادها على إدارة الأصول.

أما المقترضين فقد رآتهم على السداد مرهونة بمراكزهم المالية وأوضاعهم الاستثمارية . والأزمة التي يحدثها المقترضون تسمى أزمة ائتمانية وغالبا ما تُلام المصارف بأن لها دور في سبب تلك الأزمة, خصوصا عندما تقوم بتوسيع الإقراض بشكل مكثف وسريع مدفوعة بعوامل تنافسية دون التأكد من القدرات المالية الحقيقية للمقترضين ومدى ملائمة أوضاعهم المالية للوفاء بالتزاماتهم تجاه تلك المصارف وفي تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

ثالثا: أزمات أسواق التداول (البورصات).

هي الأزمة التي يكون موطنها ونقطة انطلاقها أسواق التبادل للأوراق المالية أي البورصات. وتتخذ شكل انهيارات حادة في القيم التبادلية للأوراق المالية المتداولة والمسجلة في البورصة.

وبداية نشير هنا الى أن أزمات أسواق البورصة هي الأشد وطأة والأكثر انتشارا , وتتصف دائما بكونها تتسارع بوتيرة عالية. ثم أن الإفصاح اليومي لعمليات التبادل في البورصات يؤدي الى كشف كل التغيرات في قيم المؤشرات المالية لأسهمها ومحافظها الاستثمارية ,يعجل من انتشار أزماتها رغم أن الإفصاح أمر مطلوب وضروري في أسواق المال.

هناك آليات عديدة تعتمد عليها البورصات في معالجة الأزمات ,منها الإغلاق المبكر أو الإجباري لمنع تدهور أسعار الأسهم إضافة الى بعض السياسات مثل سياسة التخطيط الفعال وما تتضمنه من أساليب أو أدوات مثل أسلوب الانسحاب أو التراجع أو التكيف وغيرها ويرتهن استخدام كل أداة أو وسيلة بنوع الظرف أو الأزمة وكما موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم 8: أسباب، نتائج وأدوات الأزمة

أسباب الأزمة أسباب الأزمة	نتائج الأزمة	الأدوات السياسية المتبعة
المتغيرات الدولية (كوارث وحروب	تدهور الأسعار, انخفاض التداول , خسائر فادحة	أسلوب الصدمات أو إغلاق إجباري
متغيرات محلية اقتصادية وسياسية	البيع بأقل الأسعار والشراء بأسعار غير واقعية	أسلوب الانسحاب , إغلاق مبكر
تغيرات تكنولوجية ودورات الأعمال	توقف التعاملات	أسلوب التراجع
إشاعات ومعلومات ملوثة	البيع بأقل الأسعار والشراء بأسعار غير واقعية , فقدان الثقة	أسلوب التكيف والتأقلم
المضاربة والمعلومات المحسوبة	خسائر فادحة , فقدان الثقة بالسوق	أسلوب الصدمات , إغلاق مبكر

المصدر: من اعداد البحث

إن الخسائر التي تتعرض لها الأوراق المالية قد تكون مبالغ فيها من حيث القيمة والاتجاه وسبب ذلك يعود الى التضخم المفرط في سعر الأوراق بسبب سرعة التداول وتكرار عمليات البيع والشراء لنفس الورقة وبأدوات وطرق تداولية مختلفة تتيحها أجواء الحداثة المستخدمة في المؤسسات المالية وبين المستثمرين وكل ذلك بقصد جني أرباح . فتتراكم القيم التضخمية للورقة حتى تصل الى مستوى يتعدى كثيرا القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها الورقة المالية.

رابعا: أهم الأزمات المالية والاقتصادية العالمية

لا يخفي على المطلعين والمختصين بشؤون الاقتصاد والمال والأعمال أن العالم قد شهد موجات متعاقبة من الأزمات وبمختلف المستويات، وأدى قسم منها الى حدوث اهتزازات واضطرابات واسعة في الاقتصادات العالمية . وللتعرف على أهم تلك الأزمات وفق ترتيبها التاريخي ونبدأ حصراً منذ أزمة الكساد العظيم وكالتالي:

1- الأزمة الاقتصادية الأمريكية (1929-1933).

وتسمى أيضا أزمة وول ستريت 1929 وهي أزمة أمريكية النشأة عالمية الاتجاه هزت اقتصاديات العديد من البلدان الأوروبية واليابان لكن ثقلها الأساس في التأثير كان في الولايات المتحدة الأمريكية. بدأت هذه الأزمة بعد سنوات من الرخاء والاستقرار الذي أعقب الحرب العالمية الأولى . والرخاء المتحقق في أمريكا يرجع في أغلبه الى زيادة الائتمان الذي قدمته المصارف مدعومة بتوجهات السلطات الاقتصادية متمثلة بالبنك الاحتياطي الفدرالي.

وقد أدى الائتمان المفرط الى زيادة متسارعة في الطلب على السلع أخذت شكل موجات متعاضمة في استهلاك السلع من مواد أساسية وأجهزة. وكان هذا الأمر قد حفز المنتجين الى مقابلة ذلك بإنتاج أكثر إفراطاً من تلك السلع حتى وصل الحال الى أن اغلب السلع المنتجة والمعروضة لا تجد لها مشترين . ورافق ذلك أيضا اضطرابات أصابت النظام الائتماني . فما أن حل شهر تشرين الأول (أكتوبر) من عام 1929 حتى انهار الرخاء الذي كثر الإطراء حوله وكان قبل ذلك يوصف بأنه لا تصيبه شائبة، لأن قوى السوق التلقائية كافية للتغلب على أي اختلالات بين العرض والطلب على السلع في السوق . وحتى أن هذه القوى السحرية كفيلة بفك الاختلال والاضطراب في نظام وآليات الائتمان . لكن وعلى حين غرة هبطت أسعار الأوراق المالية بشكل حاد وانخفضت أسعار السلع في الأسواق الأمريكية والعالمية وارتفعت نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 0.9% عام 1928 الى 8% عام 1929 ثم قفزت الى 25% عام 1933 بحيث فقد واحد من كل أربعة عاملين عمله.

وكان لاضطراب أسواق المال أن انسحبت الى المصارف التي تلقت ضربة في الصميم إذ لم تجد من يعيد لها قروضها فكان عدد المصارف التي أفلست عام 1930 قد بلغت 1352 مصرفاً ثم وصل العدد الى 3750 مصرفاً عام 1931 الى أن وصل عدد المصارف التي أفلست أو انهارت نظمها الى 10000 مصرفاً أي 40% من المصارف الأمريكية.

تميزت هذه الأزمة بعدة خصائص أهمها:

- أ- تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الاقتصادي الأمريكي بأكمله.
- ب- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا .
- ج- عمق وحدة الأزمة خصوصا على الاقتصاد الأمريكي.
- د - انخفاض معدل الفائدة بشكل كبير حتى وصل الى نصف قيمته إذ انخفض من 5.2% عام 1929 الى 2.6% للأعوام (1930-1933).

هـ - أحدثت أيضا انهيارات واسعة في أسعار السلع للدول الصناعية مما انعكس بشكل مباشر على انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال وبالتالي تباطأت معدلات النمو بشكل كبير بل أصبحت بمعدلات سالبة لهذا سميت الأزمة بالكساد العظيم. لأن الكساد هو مصطلح يعبر عن أوضاع اقتصادية تتصف بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي لمدة طويلة (أكثر من سنة) وزيادة البطالة وانخفاض قيمة الاستثمارات وأرباح الشركات.

2- الأزمة المالية عام 1987

وهي أزمة وول ستريت الثانية وحدثت في أكتوبر (تشرين الأول) أيضا وسميت أزمة يوم الاثنين الأسود. أخذت ابتداءً شكل انخفاض حاد ومتتالي في أسعار الأوراق المالية . وكان ذلك الانخفاض بسبب ارتفاع أسعار الفائدة إضافة الى تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف الأجنبي.

شهدت بورصة نيويورك التي انطلقت منها (كالعادة) شرارة الأزمة , شهدت اندفاعا محمومًا لبيع الأوراق المالية . وبما أن تلك الأوراق مقومة بالدولار الأمريكي فقد كانت رغبة حاملها بالبيع بعملة أخرى للتخلص من ضغوط انخفاض سعر الدولار عليهم. علما أن تلك الرغبة زادت من تفاقم أزمة الدولار وشهد هو الآخر انخفاضات متتالية أمام العملات الأخرى . إذ كانت الأزمة متداخلة ومزدوجة الأثر والتأثير فهبوط أسعار الأوراق المالية عزز من تفاقم أزمة الدولار , وانخفاض قيمة الدولار يدفع الأوراق المالية الى مزيدا من الهبوط وهلم جرى حتى وصل الأمر الى تدهور كبير في القيمة السوقية للأوراق المالية.

وكانت للأزمة عدة أسباب منها:

أ- سبق الأزمة تصاعد حصى المضاربة في سوق نيويورك للأوراق المالية بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية , مما رفع من قيم الأوراق المالية. وبما أن الجو السائد آنذاك يدعم ارتفاع أسعار الأوراق المالية خصوصا الزيادات

المعلنة باستمرار لأرباح الشركات الأمريكية , فان أجواء المضاربة كانت تعطي انطباعا بأنها لا تؤدي الى مشكلات تهدد استقرار الأسواق المالية.

ب- كما أن ارتفاع أسعار تلك الأوراق المالية حفّز الكثير من المدخرين الى التحول من الاستثمار الحقيقي صوب الاستثمار في الأوراق المالية مما ضاعف من الارتفاع غير الحقيقي في سعر الأسهم والسندات.

ج- ثم أن انخفاض قيمة الدولار رادفه استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي رغم الإصلاحات التي اعتمدها ريغان بتخفيض العجز بمقدار 23 مليار دولار , عن طريق تخفيض النفقات وزيادة الضرائب . إلا أن فشل تلك الإصلاحات زاد من فقدان الثقة بالإجراءات الحكومية.

د- الاستمرار في رفع سعر الفائدة بسبب استمرار العجز أدى الى انخفاض الطلب على الأسهم والسندات وهنا بدأت الأزمة بالتفاقم.

وأن الأزمة كذلك الى تدهور هائل في كل من أسعار الأسهم خصوصا في مؤشر داو جونز الذي انخفض في يوم الأزمة (1987/10/17) بنسبة 22.6% وبلغت خسائره 500 مليار دولار . وبسبب سرعة انتشار الأزمة فقد أثرت على الكثير من الأسواق العالمية التي تربطها علاقات وثيقة مع سوق نيويورك كما ان استخدام الوسائل الإلكترونية في تلك المدة سهل من سرعة انتقالها الى الأسواق الأخرى.

3- الأزمة النقدية لدول أوروبا الغربية (1992-1993)

كان في ظل توجه أوروبا نحو التكامل والوحدة أن اتخذت البلدان الأوروبية جملة من الإجراءات والسياسات والتدابير عن طريق مجموعة من اللقاءات والاجتماعات المشتركة . ومن بين تلك الإجراءات اعتمادها إستراتيجيات طويلة ومتوسطة المدى وممنهجة زمنيا كخطوات عملية للوحدة الاقتصادية والنقدية . تضمنت هذه الإستراتيجيات جملة من التدابير الاقتصادية تتخللها أيضا جهود التكامل والتنسيق , مع التركيز على أهمية التعاون في مجال السياسات بين البلدان الأوروبية . وكان لمبدأ التعاون أهمية قصوى أولته تلك البلدان واعتبرت المساس به يؤدي الى عواقب وخيمة. ولكن كان لأغلب البلدان الأوروبية سياساتها الاقتصادية الكلية النقدية والمالية الخاصة بها. وربما كان مبدأ التعاون المقرر كأساس بين تلك الدول قد يتعارض مع خصوصيات تلك البلدان في بعض جوانبه على الأقل.

وظهر فعلا أن الإخلال بهذا المبدأ قد أدى الى عواقب وخيمة كالأزمة التي حدثت في آب / أغسطس 1992 حيث شهدت أسواق الصرف توترات شديدة داخل آليات أسعار الصرف في دول الاتحاد الأوروبي . وتمثلت تلك التوترات في انسحاب الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية من سلة أسعار الصرف في أيلول 1992 ثم انخفض الجنيه الإسترليني بنسبة 14% والليرة الإيطالية بنسبة 23% منذ آب 1992 لغاية نيسان 1993.

وأدت الأزمة كذلك الى إعادة تقييم عملات بعض الدول بسبب ضغوط السوق في غضون خمسة أشهر وهي عملات كل من أسبانيا والبرتغال و أيرلندا وكذلك أدت الى تعويم عملات ثلاث بلدان هي فنلندا والسويد والنرويج التي كانت مربوطة بوحدة النقد الأوروبية.

من نتائج الأزمة أن حثت البلدان الأوروبية الى الرجوع الى مبدأ التعاون والإسراع في التوجه نحو الاتحاد النقدي الذي تم الاتفاق عليه في تموز ، وهذا ما حصل فعلا فقد كثفت الجهود لإتمام المرحلة الأولى من السوق الداخلية للمجموعة الأوروبية عام 1993 وفي الربع الأخير من نفس العام دخلت اتفاقية الاتحاد الأوروبي (اتفاقية ماستريخت) حيز التنفيذ وفي بداية العام 1994 تم العمل بالمرحلة الثانية على طريق الاتحاد الاقتصادي والنقدي ومحاولة الدول الأعضاء الإيفاء بالشروط المنصوص عليها للانضمام للاتحاد الاقتصادي والنقدي خصوصا فيما يتعلق بثبات الأسعار وثبات العملة والفوائد والانضباط في الموازنة.

يُلاحظ من تلك الأزمة أن هناك تعاون ثنائي حدث بين كل من ألمانيا وفرنسا مما مكن فرنسا من المحافظة على سعر عملتها خلال الأزمة لكن الفرنك الفرنسي تعرض للانخفاض بعد 1993.

4- أزمة جنوب شرق آسيا 1997

انفجرت هذه الأزمة في أكتوبر 1997 وبيوم الاثنين أيضا الذي سعي يوم الاثنين المجنون , بداية بذور الأزمة كانت في تايلاند إذ انخفضت عملتها (الباهت) في تموز 1997 بسبب المضاربة عليها من قبل ستة مضاربين في بانكوك وكانت مضاربتهم هجومية أدت الى خفض سعر هذه العملة بشكل حاد ثم انتشر هذا الانخفاض الى عملات دول آسيوية أخرى مثل ماليزيا والفلبين وكوريا واندونيسيا

وكانت السياسات النقدية لهذه البلدان داعمة لظروف الأزمة إذ أن أغلب هذه البلدان اعتمدت أسعار صرف ثابتة لعملاتها مقابل الدولار. ومع قيام هذه البلدان على الاقتراض بأموال ضخمة مقومة بالدولار . ومقابل

انخفاض حجم صادراتها الأمر الذي أدى الى اتساع عجز حساباتها الجارية . علما أن معظم قروضها كانت قصيرة الأجل مما عرضها للصدمات الخارجية.

الى جانب ما سبق ذكره فإن عمليات المضاربة قد دعت الحكومة الى اتخاذ إجراءات لرفع سعر الفائدة، المقصود منها الحد من تحويل العملة الوطنية الى الدولار حتى وصل معدل الفائدة الى 35% في كوريا. انعكس هذا الإجراء سلبيًا على أسواق البورصات بحيث قام حاملو الأوراق المالية بالتخلي عن أوراقهم وإيداع قيمتها في المصارف بعملات محلية ذات الفائدة المرتفعة . هذا جرّ الى موجات من البيع والعرض السريع الذي لم يقابله طلبات شراء , فانخفضت أسعار الأسهم الى 50% .

كما أن إجراءات الحكومة فشلت في مواجهة الانخفاضات في قيمة عملاتها أو في قيمة الأوراق المالية بسبب انهيار الاحتياطي النقدي لديها واضطرت الحكومة (_ التايلندية تحديدًا) الى إجراء خفض رسمي في قيمة عملتها. تسببت الأزمة بانتشارها السريع الى انخفاض حاد في أسعار العملات والأصول لأغلب البلدان الآسيوية . اعتبرت من أصعب الأزمات التي شهدتها بلدان جنوب شرق آسيا وأضافت كذلك ضغوطًا انكماشية على الاقتصاد الياباني أيضا الذي تأثر كثيرا بها بسبب الروابط الاقتصادية الإقليمية بين اليابان وبين تلك الدول.

5- الأزمة المالية الأمريكية (2007-2008)

في هذه الأزمة يكون تقييمها في غير محله فلا نملك غير استعراض مراحلها وبعض مظاهرها وذكر بعض أسبابها لأن تأثيرها لم يستوعب بعد ومداهما لم يكتمل وآثارها القادمة ما زالت في حكم التوقع

أ- الأحداث السابقة للأزمة التسلسل الزمني

*-فبراير 2007: الولايات المتحدة تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، ما أدّى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة.

*-يونيو 2007: مصرف الاستثمار الأمريكي Stearns Bear، هو أول بنك كبير يُعاني من خسائر قروض الرهن العقاري.

*-أغسطس 2007: البنك المركزي الأوروبي يضخّ 94.8 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأمريكية تضخّ من جانبها 24 مليار دولار، كما تدخلت العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويدي.

*-سبتمبر 2007: بنك أنجلترا يمنح قرضا استعجاليا إلى مصرف Nothern Rock لتجنيه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه.

*-أكتوبر 2007: مصرف يو بي إس السويسري يُعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك.

*-يناير 2008: الخزينة الفدرالية الأمريكية تُخفّض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى 3,50%، وهو إجراء وصفه الخبراء بأنه ذو بُعدٍ استثنائي.

*-مارس 2008: الخزينة الفدرالية الأمريكية تقول إنها مستعدة لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار إلى مجموعة محدودة من البنوك الكبرى.

*-مارس 2008: العملاق المصرفي الأمريكي Chase JP Morgan يُعلن شراءه لمصرف Bear Stearns، الذي يعاني من صعوبات، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفدرالية الأمريكية.

*-يوليو 2008: الضغط يشتدّ على مؤسستي Freddie Mac و Fannie Mae الأمريكيتين المتخصصتين في إعادة تمويل القروض العقارية، والخزينة الأمريكية تُعلن عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري.

ب-الأحداث المهمة لمظاهر الأزمة:-

*- انهيار العملاق عندما أعلن بنك ليمان براذرز، وهو رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة، إفلاسه. وخسر السهم أكثر من ثلاثة أرباع قيمته منذ بداية الأسبوع وأكثر من 92 في المائة من قيمته بالمقارنة بأعلى مستوياته في 52 أسبوعاً عند 67.73 دولاراً في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

لكن "ليمان"، الذي أسسه ثلاثة مهاجرين ألمان يتاجرون بالقطن عام 1850، اجتذب الاهتمام عندما أعلن خسائر ربع سنوية قياسية بلغت أربعة مليارات دولار ليصل حجم خسائره في ربعين نحو سبعة مليارات دولار.

وتأتي هذه التطورات بعد أقل من 24 ساعة على إلقاء ألان غرينسبان بظلال من الشكّ على قرب خروج اقتصاد بلاده من فترته الصعبة، قائلاً إنّ أزمة القروض أدّت إلى أزمة "لا تحدث إلا مرة في القرن"، وأنه من المرجح أن تطيح بمزيد من الشركات الكبرى، قبل أن تبدأ في الهدوء.

*-ثم أعلنت السلطات الأمريكية انهيار مصرف "إنترغرتي" في جورجيا، ليضاف إلى قائمة المصارف الأمريكية المنهارة، والتي بلغت عشرة هذا العام 2008. أعلنت السلطات الأمريكية انهيار مصرف "إنترغرتي" في جورجيا، ليضاف إلى قائمة المصارف الأمريكية المنهارة، والتي بلغت عشرة هذا العام.

*- نمت معدلات الإفلاس بواقع 31 في المائة، خلال الأشهر الثلاث المنتهية، لتصل إلى 276510 حالة، أي بزيادة قدرها 31 في المائة عن ذات الفترة من العام الماضي، والتي كانت الأعلى منذ ديسمبر/كانون الأول عام 2005 وقفزت الحالات بين قطاع الأعمال، بواقع تعدى الـ 41 في المائة، إلى 33822 حالة، من 23889 العام الماضي، أما بين فئة الأفراد فبلغت 934009 حالة إفلاس، أي بارتفاع قدره 28 في المائة من العام الفائت. ومسلسل تساقط البنوك الأميركية لم تنته حلقاته، علماً أن بنك ليمان كان حلقة العاشرة، أما الحلقة الحادية عشرة فإن مجموعة أميركان انترناشيونال غروب «إيه آي جي» تستعد لأداء دور البطولة فيها. وتعد مجموعة إيه آي جي أكبر مجموعة تأمین على المستويين الأميركي والعالمي وهي تتمتع بسمعة جيدة جداً. فيوم الاثنين 10/7/2008 يوم الانهيار العاصف كانت أحداثه كالتالي:-

*-الأزمة المالية المزلزلة التي عاشتها بورصة "وول ستريت" الاثنين، على خلفية أنباء انهيار رابع المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية، "بنك ليمان براذرز" وشراء "بنك أميركا" مؤسسة "ميريل لنش" بمبلغ 50 مليار دولار، على أسواق آسيا وأوروبا الثلاثاء، التي شهدت مؤشرات الرئيسية انخفاضاً حاداً في قيمتها، بعد يوم من إغلاق أسواق آسيا بسبب عطلة رسمية.

*-ففي اليابان فقد مؤشر نيكاي الرئيسي الثلاثاء نسبة 4.9 في المائة من قيمته، متراجعاً إلى 11632.99 نقطة، لينخفض تحت مستوى 12 ألف نقطة لأول مرة منذ منتصف مارس/آذار الماضي.

*-كذلك تراجع مؤشر بورصة سيؤول الرئيسي بنسبة 6.1 في المائة، كما تراجعت المؤشرات الرئيسية في كل من أستراليا ونيوزلندا بـ 2.4 و 2.7 في المائة على التوالي.

*-وفي هونغ كونغ تراجع المؤشر الرئيسي بـ 5.5 في المائة بعد أن شهدت السوق عمليات بيع محمومة للأسهم المصرفية إثر إعلان إفلاس مصرف "ليمان براذرز".

*-وفي تايوان تراجع مؤشر السوق الرئيسي بـ 4.6 في المائة.

*-أوروبياً، تراجع مؤشر FTSE 100 الرئيسي بريطانيا بنسبة 1.3 في المائة ظهراً كذلك تراجع المؤشر الرئيسي "CAC-40" في بورصة فرنسا بنسبة 0.5 في المائة.

*-وكان المصرف المركزي الأوروبي قد أعلن في وقت سابق بأنه سيقوم بتوفير مزيد من السيولة في محاولة لتهدئة الأسواق.

*- وفقد مؤشر داو جونز الصناعي في بورصة "وول ستريت" قد فقد مساء الاثنين 504 نقاط أي ما يعادل 4.4 في المائة من قيمته، وهو أعلى تراجع خلال يوم واحد للمؤشر باحتساب النقاط منذ الـ 17 من سبتمبر/أيلول 2001، بعد أن استأنفت الأسواق تداولاتها بعد إقفال قسري بسبب 9/11 على الولايات المتحدة الأمريكية.

*- كذلك فقد مؤشر "ستاندرد & بورز 500" نسبة 4.7 في المائة وهو أسوأ يوم له منذ 17 سبتمبر/أيلول 2001 عندما خسر 4.9 في المائة من قيمته.

*- أما مؤشر ناسداك ففقد 3.6 في المائة من قيمته منذ الـ 24 من مارس/آذار 2003. وأثارت بدء عمليات التداول في أسواق آسيا مخاوف من تعرضها لأزمة مالية خاصة في كل من اليابان والصين اللتين تعولان على التصدير ثم انعكست هذه الأزمة لتتطير شرارتها على أسعار النفط الذي انخفض من 147 دولار إلى أقل من خمسين دولارا وانخفضت أوقية الذهب من 1024 دولار إلى 742 دولار للأوقية الواحدة حتى منتصف تشرين الثاني 2008. أما انعكاساتها وتأثيرها على أسواق البلدان العربية فنجد في الانخفاضات الهائلة في مؤشرات الأسهم السعودية والإماراتية والقطرية والكويتية التي أقفلت بقرار من المحكمة القضائية العليا بالبلد. علما ان في هذه البلدان انطلقت دعوات مسبقة كثيرة ملأت الدنيا وازدحم بها الخطاب الاقتصادي نحو ضرورة تطوير القطاع المالي العربي وأن لا يقتصر على تحرير أسعار الفائدة أو إزالة الضوابط على تخصيص الائتمان بل الدعوات الملحة لتوسيع قاعدة النظام المالي العربي ليشمل تطوير وتنشيط الأسواق المالية العربية لغرض توجيه المدخرات وجذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة وزيادة معدل تدفق رأس المال الأجنبي للمنطقة العربية ، والذي حدث بعد تطبيق هذه النصائح (الفذة) فأن أول أزمة تواجهها تلك الأسواق الموعودة قد أدت الى هجرة الرأسمال الأجنبي في ليلة وضحاها حتى خسرت سوق دبي وأبو ظبي وحدها حوالي 190 مليار دولار من الأصول الأجنبية. وانهارت قيم المدخرات والتي كانت موجهة لقطاع البنوك والخدمات وليس لقطاع الإنتاج الحقيقي ولم تساعد في جذب الأموال العربية في الخارج والتي انخفضت بسبب خسائر أسواق المال العربية.

وأحدثت هذه الأزمة ردود أفعال كثيرة حتى على مستوى السياسة فزادت من الدعوات للتدخل الحكومي لإصلاح النظام المالي وضرورة وضع معايير رقابية شفافة وعملية لمراقبة أسواق البورصة وهذا ما رشح عن اجتماع قادة مجموعة العشرين دولة الكبار في واشنطن يوم 2008/11/15 .

الخاتمة:

في ضوء التحولات العميقة التي يشهدها القطاع المصرفي عالميًا، بات من الضروري إعادة النظر في الأطر التقليدية لتسيير البنوك، سواء من حيث الهيكلة، التسيير، الرقابة أو تقديم الخدمات. فقد أبرزت التجارب الدولية أهمية التحول نحو حوكمة رشيدة، نظم معلومات حديثة، وتكامل رقمي متطور يضمن الكفاءة والمرونة والشفافية.

لقد أظهرت الأزمات المالية المتكررة، وآخرها أزمة 2008، أن قوة البنك لا تُقاس فقط بحجمه أو رأسماله، بل بقدرته على التكيف مع البيئة المتغيرة، وإدارة المخاطر بكفاءة، وتبني معايير صارمة كالمقررات الصادرة عن لجنة بازل. كما أن خوصصة البنوك أو اندماجها لا ينبغي أن يتم بمعزل عن رؤية استراتيجية واضحة، توازن بين الفعالية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

أما الصيرفة الإلكترونية، فهي اليوم ليست ترفاً، بل شرطاً أساسياً لمواكبة توقعات الزبائن، وتعزيز الشمول المالي، وتقليل الكلفة وتحسين الخدمة. غير أن هذا التحول الرقمي يظل مشروطاً بتطوير البنية التحتية، والتشريعات، ورفع جاهزية الكفاءات البشرية.

وعليه، فإن مستقبل البنوك – خاصة في البلدان النامية – سيتحدد بمدى قدرتها على:

✓ تطبيق مبادئ الحوكمة الحديثة،

✓ التكيف مع الإصلاحات التنظيمية،

✓ وتبني التكنولوجيا المصرفية بشكل آمن ومستدام.

إن بناء نظام بنكي عصري لا يتحقق بالإصلاحات الجزئية، بل برؤية شاملة تدمج الكفاءة، الشفافية، والرقمنة في كل أبعاد العمل المصرفي.

أولاً: المراجع العربية

1. أبو بكر، محمد. 2021. الرقابة المصرفية وفقاً لمقررات بازل. دار الصفوة، القاهرة.
2. أبو زهرة، حسن. 2016. الاندماج المصرفي كخيار استراتيجي. المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية.
3. أبو شحات، عبد الله. 2019. إصلاح القطاع المصرفي في الدول النامية. جامعة عين شمس.
4. أبو عبيد، محمود. 2020. البنوك الشاملة وتحول النظام البنكي العربي. مجلة البحوث المالية.
5. أحمد، نوال. 2022. خصوصية البنوك العمومية في الجزائر – قراءة تحليلية. مجلة الاقتصاد المعاصر.
6. إسماعيل، عبد الكريم. 2015. تحليل المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية والتقليدية. مجلة العلوم الاقتصادية.
7. البكري، فاطمة. 2021. كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية في ظل مقررات بازل. جامعة قسنطينة.
8. بوحمادي، يوسف. 2017. إعادة هيكلة القطاع البنكي الجزائري. مجلة العلوم المالية والمصرفية.
9. بوليفة، سامي. 2019. أثر البنوك الشاملة على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الاقتصاد والتمويل.
10. جعفر، أحمد. 2018. تحليل تجارب الدول العربية في خصخصة البنوك. دار الكتب الجامعية.
11. جفال، سامية. 2016. التحرير المالي ودوره في الاستقرار المصرفي. المجلة الاقتصادية المغربية.
12. حسني، عبد الرؤوف. 2020. دور مقررات بازل في إصلاح النظام المصرفي الجزائري. جامعة ورقلة.
13. خليفي، منير. 2021. دور البنوك الشاملة في تنشيط السوق المالية. مجلة المال والأعمال.
14. سعدي، نجا. 2022. تحليل أثر اندماج البنوك في الأداء المالي. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3.
15. شرف الدين، أحمد. 2019. التحول الرقمي في القطاع البنكي العربي. المركز العربي للدراسات.
16. طارق، سليم. 2020. كفاءة النظام البنكي في الجزائر. مجلة الدراسات المصرفية.

17. عبد الحق، بلال. 2021. الاندماج المصرفي في أوروبا وانعكاساته على الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة.

18. كمال، عادل. 2018. البنوك الشاملة وإدارة المخاطر المصرفية. مجلة الأبحاث الاقتصادية.

19. لزرق، فريد. 2021. دور بنك الجزائر في تطبيق مقررات بازل. مجلة العلوم الاقتصادية.

20. نوري، فتيحة. 2017. تحليل واقع البنوك الجزائرية بين الإصلاح والجمود. دار هومة للنشر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

21. Allen, F. & Gale, D. (2007). *Understanding Financial Crises*. Oxford University Press.
22. Basel Committee on Banking Supervision. (1988). *International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards*. Bank for International Settlements.
23. Basel Committee on Banking Supervision. (2004). *International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: A Revised Framework*. BIS.
24. Basel Committee on Banking Supervision. (2010). *Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems*. BIS.
25. Berger, A. & Mester, L. (1997). *Inside the black box: What explains differences in the efficiencies of financial institutions?* Journal of Banking & Finance.
26. Claessens, S., & Klingebiel, D. (2001). *Competition and scope of activities in financial services*. World Bank Research Observer.
27. Demirgüç-Kunt, A. & Levine, R. (2001). *Financial Structure and Economic Growth*. MIT Press.

28. Ghosh, S. (2006). *Bank privatization and performance: Evidence from a transition economy*. International Review of Economics & Finance.
29. IMF. (2020). *Financial Soundness Indicators Compilation Guide*. International Monetary Fund.
30. La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2002). *Government ownership of banks*. Journal of Finance.
31. Levine, R. (2005). *Finance and Growth: Theory and Evidence*. Handbook of Economic Growth.
32. Mishkin, F. (2007). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*. Pearson.
33. OECD. (2011). *Bank Competition and Financial Stability*. OECD Publishing.
34. Reinhart, C. & Rogoff, K. (2009). *This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly*. Princeton University Press.
35. Saunders, A. & Allen, L. (2020). *Credit Risk Management In and Out of the Financial Crisis*. Wiley.
36. Stiglitz, J. E. (2010). *Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy*. W. W. Norton.
37. World Bank. (2012). *Rethinking the Role of the State in Finance*. Global Financial Development Report.
38. World Bank. (2021). *Bank Regulation and Supervision Survey*. Washington D.C.
39. Yeyati, E., Micco, A., & Panizza, U. (2007). *A Reappraisal of State-Owned Banks*. Economia.

40. Zeng, D. Z. (2005). *Reforming China's State-Owned Enterprises and Banks*. World Bank Policy Research Working Paper.